

صوت المرأة

الترباط بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن
على أرض الواقع



DCAF

ديكاف - مركز
جنييف لحوكمة
قطاع الأمن

حول مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يكرس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية و باحترام سلطة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وساهم المركز منذ تأسيسه في سنة 2000، في تحقيق سلام وتنمية مستديمين من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي يدعمها على تحسين حوكمة قطاعها الأمني عبر إصلاحات شاملة وقائمة على المشاركة. كما يعمل المركز على خلق معارف مبتكرة ويعزز المعايير والممارسات الجيدة ويقدم المشورة القانونية والسياسية ويدعم بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع الأمن على المستوى الحكومي والخاص. ويتألف مجلس إدارة المركز من ممثلين عن نحو 60 دولة عضوا بالإضافة إلى كانتون جنيف. ويضطلع المركز بمشاريع فيما يزيد عن 80 بلدا، فهو معروف على الصعيد الدولي باعتباره واحدا من أهم المراكز وأعرقها في العالم في مجال إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ويسترشد المركز في عمله بمبادئ الحياد والنزاهة والملكية المحلية والمشاركة الشاملة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.dcaf.ch ومتابعتنا على [Twitter @DCAF_Geneva](https://twitter.com/DCAF_Geneva) للتواصل معنا: gender@dcaf.ch

نشره في سويسرا مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)
DCAF Geneva
PO Box 1360
CH-1211 Geneva 1
Switzerland

© مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2022. نشجع استخدام ونشر هذا الكتيب. ومع ذلك، نطلب الإقرار بالمواد وذكر مصدرها عند الاستشهاد بها وعدم تغيير محتواها. جميع الحقوق محفوظة.

سيكون هذا التقرير متاحا على موقعنا www.dcaf.ch باللغات الإسبانية، والانجليزية، والفرنسية، والعربية. يرجى الاتصال بنا إذا كنت راغبا في ترجمته إلى لغات أخرى.

الاستشهاد على النحو التالي: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، صوت المرأة. العلاقة القائمة بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن على أرض الواقع (جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2022).
الرقم المعياري الدولي: 978-92-9222-640-4

صور الغلاف: مشاركات في ورشة العمل في بوغوتا ، كولومبيا ، نوفمبر 2021 © مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن/ ان الغون لوغار؛ مشاركات في ورشة العمل في بامكو ، مالي ، ديسمبر 2021 © مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن/ مالينيوم للصور؛ مشاركات في ورشة العمل في تعز ، اليمن ، نوفمبر 2021 © مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن/ راكان البعداني.

تعديل: شيري اتكينس
تصميم: أليس لايبك هاموند

صوت المرأة

الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن
على أرض الواقع



DCAF

ديكاف - مركز
جنيف لحكومة
قطاع الأمن



المحتويات

شكر وتقدير i

1. الترابط بين المناخ/الأمن/النوع الاجتماعي من منظور نسائي 1

7. توصيات النساء 7

1. تطبيق منظور أمني متعدد الجوانب إزاء الترابط بين النزاعات والمناخ
2. معالجة الأضرار البيئية إلى جانب تغير المناخ
3. إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة
4. التطرق للعلاقة بين المناخ والبيئة وبناء السلام والمساواة بين الجنسين
5. تجنب الحلول الأمنية البحتة لحل أزمة المناخ والبيئة
6. الحد من التأثيرات المناخية والبيئية المترتبة على القطاع الأمني
7. ضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة وتشجيع القيادات النسائية
8. تخصيص موارد للمرأة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات

15. كولومبيا: منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي 15

15. توحيد النساء
16. ما تراه المرأة وتدركه وتقولُه
19. الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن
19. طموحات النساء
21. المنظمات المساهمة

23. مالي: منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي 23

23. توحيد النساء
24. ما تراه المرأة وتدركه وتقولُه
25. الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن
26. طموحات النساء
27. النساء يتقدمن بجدول أعمال بشأن الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن
28. المنظمات المساهمة

31. اليمن: منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي 31

31. توحيد النساء
32. ما تراه المرأة وتدركه وتقولُه
33. الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن
34. طموحات النساء
34. النساء يتقدمن بجدول أعمال بشأن الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن
35. المنظمات المساهمة



شكر وتقدير

يتقدم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ببالغ الشكر للنساء والمنظمات في اليمن ومالي وكولومبيا، اللاتي شاركن قصصهن وآمالهن وأفكارهن معنا خلال ورشات العمل والمناقشات في 2021 وأوائل 2022.

قام بكتابة هذا التقرير كل من ميجان باستيك (Megan Bastick) وكاميل ريسلر (Camille Risler) بمساهمة من عابدة كيتا ميبو (Aida Keita M'bo) وناديا السكاف (Nadia Al-Sakkaff) وناتاليا دازا (Natalia Daza). هذا بالإضافة إلى زميلاتهن من منظمة ديجوستسيا (Dejusticia) ومنى لقمان (Muna Luqman) وزميلاتها في قسم النوع الاجتماعي والأمن التابع للمركز وكريستينا فينش (Cristina Finch) وأميريا كابور (Amrita Kapur) وآلان لافيريتيه (Alain Laferté) وكيم بياجيه (Kim Piaget). كما قدم كل من مارنا غيتوني (Marta Ghittoni) وتاكاهيرو تاكيوتشي (Takahiro Takeuchi) دعما أساسيا لتطوير هذا التقرير.

ويشيد قسم النوع الاجتماعي والأمن بالدور الهام الذي لعبه موظفو مكتب المركز في باماكو بمالي، وخاصة مريم توري كيتا (Mariam Toure Keita) وهوا كوليبالي (Hawa Coulibaly). بالإضافة لقسمي المركز المعنيين بالسياسات والبحوث وبأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وجزيل الشكر كذلك لخلدون باكخيل (Khaldoon Bakhail) ومارك إوينغ (Mark Ewing) وغابريلا مانيا (Gabriela Manea) وجان ميشيل روسو (Jean-Michel Rousseau) وليندا سانشيز (Linda Sánchez).

ويهدف هذا التقرير إلى استقاء أفكار النساء ومعارفهن ورسائلهن، التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المركز ومواقفه. كما أنه يهدف إلى وضع هذه الآراء في سياق معين ضمن أطر وسياسات دولية أوسع.

وقد تم تمويل التقرير والمشروع بصفة عامة بدعم من برنامج يوك أيد (UK aid) تحت إشراف المملكة المتحدة. ولا تعكس الآراء المعرب عنها بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.



الترايط بين المناخ/الأمن/النوع الاجتماعي من منظور نسائي

في العديد من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك كولومبيا ومالي واليمن، كثيرا ما تحبط تأثيرات التغير المناخي والتدهور البيئي الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار. فتتسبب ظواهر عدة من قبيل الفيضانات وإزالة الغابات والحد من الأراضي الزراعية والظواهر الجوية العنيفة في نزوح المجتمعات المحلية وتدمير سبل عيشها وتصعيد التوترات التي تغذي دورها النزاعات فيما بينها. وتوسعى السياسات والبرامج الوطنية والدولية التي تعمل على تحقيق "أمن مناخي" و"بناء سلام بيئي" إلى فهم هذه الديناميكيات والتدخل للحد من آثارها.

ومع زيادة وعينا بالعلاقة بين تغير المناخ والأمن، صار من الجلي أن النساء والرجال كثيرا ما يتأثرون بشكل مختلف بالتغيرات المناخية، وأن التفاوت بين الجنسين يحد من قدرة المجتمعات على التكيف مع هذه التغيرات، وقدرتها على الصمود في وجه هذه التحديات المناخية والأضرار البيئية البطينة. ولقد سلط كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولجنة الاتفاقية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وغيرهم، الضوء على أهمية مساهمات المرأة وقدرتها على التكيف مع تغير المناخ، والمعرفة المحلية القيمة التي تمتلكها علاوة على أهمية دورها وقيادتها في السياسة المناخية والعمل على المستويين الوطني والمحلي. ومن هنا نشأ طموح "العمل المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي".

صار موضوع المناخ محوريا في السياسات المتعلقة ببناء السلام، لذا وجب تسليط الضوء على صوت المرأة وتجاربها

وبرهنت المنظمات النسائية العاملة في السياقات المتأثرة بالنزاعات لسنوات على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة فيما يتعلق ببناء السلام والتكيف مع تغير المناخ. وفي عام 2021، تناول أخيرا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن هذه المواضيع، فناقش الروابط بين بناء السلام والنوع الاجتماعي والمناخ والأمن ومشاركة المرأة في وضع السياسات المتعلقة بالموارد الطبيعية والتخطيط. ودعا الأمين العام إلى دعم جهود الدعوة التي تبذلها المنظمات والشبكات النسائية لمعالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. وقد أكد التقرير على الحاجة إلى الاعتماد على منظور جنساني عند تمويل العمل المناخي وضمان مشاركة المرأة في تخصيص الموارد المالية، وخاصة في ظل الأزمات والصراعات. وفي الواقع تتبعض الدول هذا النهج، إذ وضع بعضها خطط عمل وطنية خاصة بالمرأة والسلام والأمن لبناء قدرة النساء على الصمود أمام التأثيرات المناخية وتخفيف حدة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. في حين تمول بعض الدول برامج تركز أكثر على العلاقة بين النوع الاجتماعي والمناخ.

وعلى الرغم من أهمية التقدم المُحرز، فالطريق مازالت طويلة لوضع سياسات وبرامج فعالة في التعامل مع المناخ والأمن من خلال منظور جنساني. ولدعم جهود السلام الحثيثة التي تقوم بها النساء دعماً أفضل ولا سيما في مجالي صنع السلام والمناخ، ونظراً لخصائص المسائل المتعلقة بالأمن المناخي في السياقين الإقليمي والوطني، فإن الاستجابة على صعيد البحوث والسياسيات والبرامج تحتاج إلى قدر أكبر من الاستنارة بالمعارف والخبرات المحلية. فمن المهم الاستماع لأراء كل من النساء والرجال باختلاف مكان عيشهم وخبراتهم، وقد يكون ذلك نظراً لسعة معرفتهم بمجال محدد أو من أجل تشجيعهم على ممارسة حقهم في إيصال صوتهم. ولقد أقر صناع القرارات السياسية والخبراء بأهمية القصص الواقعية والأمثلة الملموسة، زد على ذلك التجارب المعيشة التي تربط النزاعات بالمناخ والنوع الاجتماعي من أجل تحسين السياسات. فما أن نضع الأمن المناخي تحت المجهر، يجب علينا أولاً أن نفهم الدور الذي يلعبه قطاع الأمن: الشرطة، قوات حفظ البيئة، الشركات الأمنية الخاصة و (في بعض البلدان) القوات المسلحة التي تلعب دوراً في مجال المناخ والعمل البيئي.

النساء هي الفئة التي يستهدفها هذا المشروع فعادة ما يتحملن عبء الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. والأشخاص المتأثرين بتغير المناخ هم المصدر الحقيقي للأفكار والحلول.

مشاركة يمنية

وما فتئ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن قدم المساعدة طوال سنوات للنساء من أجل إيصال أصواتهن خلال عملية إصلاح قطاع الأمن. كما عمل المركز مع الشرطة والقوات المسلحة وغيرها من مؤسسات قطاع الأمن لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في البلدان المشاركة في عملية بناء السلام والتي خرجت من نزاع مسلح. وفي الوقت الذي يحل فيه المركز العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن والحوكمة والمناخ والنهج المتبعة في بناء السلام البيئي، فنحن نسعى كذلك إلى التعلم من النساء وإبراز أصواتهن بشكل أكبر في مجالات السياسة العامة. فتعاوننا مع منظمات نسائية وثلة من الناشطين من مالي واليمن وكولومبيا يستند في الحقيقة إلى هذا الالتزام. وكما قالت إحدى المشاركات من كولومبيا، فإن المشروع يهدف إلى تمكين المرأة " لكي تثبت وجودها وتبرهن على أهمية دورها على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي".

توحيد النساء

في عام 2021، تواصل المركز مع شركاء في اليمن ومالي وكولومبيا لتقييم مدى اهتمامهم بالتعلم التعاوني والمشاركة في حوار حول العلاقة بين تغير المناخ والنوع الاجتماعي والنزاعات. ولأقوى اقتراحنا استجابة كبيرة، نظراً لوجود العديد من المنظمات الناشطة في جوانب مختلفة من حقوق المرأة و/أو المواضيع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتغير المناخ وبناء السلام، والتي من شأنها أن تستفيد من هذه اللقاءات ومن إقامة روابط مع جهات أخرى. وأجمعت النساء والمنظمات النسائية التي استفادت من هذا المشروع على أنه بالرغم من علمها بالتأثيرات المترتبة على تغير المناخ والأضرار البيئية، كانت تفتقد لرؤية مشتركة ورسالة واضحة في هذا المجال. كما طلبن حيزاً للتواصل مع نساء أخريات ينادين بدورهن بقضايا المناخ والبيئة، للبحث في سبل التعاون المشترك وإيجاد نهج للدعوة يكون أكثر استهدافاً وقائماً على أدلة.

وتمثلت المرحلة الأولى لهذا التعاون في إجراء دراسة مسحية في كولومبيا واليمن ومالي، شملت دراسة استقصائية ومقابلات مع ناشطات ومنظمات تترأسها نساء، فضلاً عن إجراء بحوث مكتبية. ولقد وثقت هذه الدراسات المسحية الروابط التي كانت منظمات حقوق المرأة قد وضعتها بين تغير المناخ والأمن، ومدى إدراك السياسة المناخية والدعوة بأهمية المساواة بين الجنسين وتعميم إدماج النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة. ومن خلال هذا المسح، تم تحديد ناشطين وجمعيات ومنظمات تترأسها نساء ووجهت لهم دعوة للمشاركة في هذا المشروع. كما تم بذل جهود حثيثة لإدراج نساء من مختلف الخلفيات العرقية والمجموعات الحضرية والريفية وشبكات النساء اليافعات والمسندات بهدف الاستفادة من خبرات ووجهات نظر مختلفة.

وتم تنظيم عدد من الورشات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021، شارك في تيسيرها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بالتعاون من شركاء محليين (منظمات المجتمع المدني وخبراء في مجال النوع الاجتماعي). ولقد شاركت في هذه الفعالية ثمان وستون منظمة ناشطة في مجال حقوق المرأة يمثلون مجموعة متنوعة من النساء، بما في ذلك المجموعات الشعبية، والسكان الأصليين والريفيين والسياسيين السابقين والعديد من المناطق الجغرافية في الدول الثلاث. وفي كولومبيا، جاءت 90% من المشاركات في ورشة العمل من خارج العاصمة. وفي مالي، شاركت نساء من منطقتي تمبكتو وغاو كن قد تضررن بشدة من النزاعات وتغير المناخ. وفي اليمن، تجمعت النساء على شكل خمسة محاور إقليمية في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من تباين شكل ومضمون ورشات العمل في البلدان الثلاثة وفقا لاحتياجات النساء وأولوياتهن ومصالحهن، استندت كلها إلى أخلاقيات المبادئ المناصرة للنساء. ولقد أتاحت كل ورشة حيزا للنساء من أجل تقاسم خبراتهن واكتساب معارف تقنية في مجال الدعوة لوضع سياسات، علاوة على دعم برنامج جديد يُعنى بالدعوة وآليات التعاون من أجل هذه المجموعة. وتمكن فريق من المنتجين العاملين مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن والشركاء المحليين من تسجيل أهم النقاط المنبثقة عن هذه النقاشات فضلا عن القصص الفردية.

ويقدم هذا التقرير موجزا من كولومبيا واليمن ومالي عما وصفته النساء المشاركات بحقيقة الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي داخل مجتمعاتهن، إضافة إلى التدابير التي يجب اتخاذها في مرحلة ثانية. وفي كل سياق وصفت النساء المشاكل المستعصية والحواجز المعقدة التي تكبل المرأة وتحول دون وصول صوتها وتنبط روح الإبداع والأمل لديها فتقلل من مآثرتها. وبالاستناد إلى تجارب المرأة ورؤيتها وبصيرتها، يقدم هذا التقرير ثماني توصيات شاملة لتوجيه السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة وبناء السلام على الصعيد الوطني.

توصيات النساء

1. تطبيق منظور أمني متعدد الجوانب إزاء الترابط بين النزاعات والمناخ.
2. معالجة الأضرار البيئية إلى جانب تغير المناخ.
3. إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة.
4. التطرق للعلاقة بين المناخ والبيئة وبناء السلام والمساواة بين الجنسين.
5. تجنب الحلول الأمنية البحتة لحل أزمة المناخ والبيئة.
6. الحد من التأثيرات المناخية والبيئية المترتبة على القطاع الأمن.
7. ضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة وتشجيع القيادات النسائية.
8. تخصيص موارد للمرأة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

صحيح أننا نعمل على مواضيع من قبيل الأمن الغذائي لكننا لم نولي قضية المناخ الاهتمام اللازم، إذ أننا لم نربط إلى الآن بين الأمن البشري والتغير المناخي. وبفضل هذا التدريب فهمنا أن لكل هذه الشواغل إجابة على مستوى مختلف...

مشاركة من مالي

الخطوات التالية

قدم هذا المشروع الدعم اللازم لإنشاء شبكة من النساء الناشطات والمنظمات التي تقودها نساء في كل من كولومبيا واليمن ومالي، إضافة إلى تطوير برنامج عمل بهدف الدعوة إلى فهم الترابط القائم بين المناخ والبيئة والنزاعات/بناء السلام والنوع الاجتماعي. ومن المقرر أن تلتقي النساء من كل بلد على مدى الأشهر المقبلة مع صانعي السياسات المحلية في مجال المناخ والبيئة والجهات الفاعلة في مجال الأمن، ومسؤولي الأمم المتحدة والمانحين لعرض آراءهن ومقترحاتهن ومطالبهن. وسوف يخوض ممثلو الدول في نقاشات مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين خلال فعاليات ستقام في مدينتي جنيف ونيويورك. وسيتيح ذلك فرصة أمام النساء

المشاركات من كولومبيا ومالي واليمن للتواصل مع بعضهن البعض وتقاسم ومقارنة خبراتهن وخططهن، إيماناً منهن أن التضامن يعزز الالتزام بالدعوة والمناصرة. دم هذا المشروع الدعم اللازم لإنشاء شبكة من النساء الناشطات والمنظمات التي تقودها نساء في كل من كولومبيا واليمن ومالي، إضافة إلى تطوير برنامج عمل بهدف الدعوة إلى فهم الترابط القائم بين المناخ والبيئة والزراعات/ بناء السلام والنوع الاجتماعي. ومن المقرر أن تلتقي النساء من كل بلد على مدى الأشهر المقبلة مع صانعي السياسات المحلية في مجال المناخ والبيئة والجهات الفاعلة في مجال الأمن، ومسؤولي الأمم المتحدة والمانحين لعرض آراءهن ومقترحاتهن ومطالبهن. وسوف يخوض ممثلو الدول في نقاشات مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين خلال فعاليات ستقام في مدينتي جنيف ونيويورك. وسيتيح ذلك فرصة أمام النساء المشاركات من كولومبيا ومالي واليمن للتواصل مع بعضهن البعض وتقاسم ومقارنة خبراتهن وخططهن، إيماناً منهن أن التضامن يعزز الالتزام بالدعوة والمناصرة.

توصيات النساء



Inseguridad por la pérdida del sembrado

Privatización agua
Dopajes y otros medicamentos

Costo para
Falta de oportunidades para la

Uso ilícito

Infermedades
malas

Escuelas, Tecnológicas
Hecho falta de tratamiento

توصيات النساء

من واجبنا أن نعتني بكوكبنا ونؤمن مستقبل الأجيال التي ستأتي بعدنا

مشاركة من كولومبيا

1. تطبيق منظور أمني متعدد الجوانب إزاء الترابط بين النزاعات والمناخ



تطرت النساء من كولومبيا ومالي واليمن لموضوع تغير المناخ وعن الأضرار بالبيئة التي يلحقها ومساهمتها في تأجيج النزاعات وانعدام الأمن وإعاقة عملية بناء السلام. فالتشرد وعدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية المتفاقمة بسبب تغير المناخ والأضرار البيئية كلها مظاهر متعددة المستويات ومتفشية. ففي كولومبيا مثلا، تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى الحد من إنتاجية الأراضي الزراعية، الأمر الذي يزيد من المنافسة الطويلة الأمد على الأراضي. وتعاني المجتمعات المحلية الأمرين بسبب الجماعات المسلحة التي تستغل الموارد الطبيعية وتهربها بصورة غير مشروعة، زد على ذلك الشركات الكبيرة التي تتمتع بتصاريح تمكنها من استغلال الثروات استغلالا قانونيا بغض النظر عن الدمار الذي تلحقه بسبل العيش التقليدية. ووفقا للنساء، من شأن الصعوبات الاقتصادية والتشرد للذان يسببهما كل من تغير المناخ والأضرار البيئية أن يدفع الرجال نحو الالتحاق بالجماعات المسلحة لتأمين لقمة العيش لأسرهم. وفي مالي، تؤدي المنافسة بين القرى على الموارد الحرجية إلى صراعات متكررة بين المجتمعات المحلية. وتؤثر أنماط الطقس المتغيرة، بما في ذلك تقلب معدلات هطول الأمطار، على سبل العيش التقليدية وتسبب مشاكل بين الرعاة والمزارعين. وفي اليمن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم نقص المياه وغير ذلك من الموارد الطبيعية، وهو ما يسبب نشوب نزاعات بين الطوائف. ويزيد ذلك من حدة تدفقات الأشخاص المشردين داخليا (الذين غالبا ما يكونون من النساء) نحو المجتمعات المحلية، فيشدد الضغط على إمدادات المياه وغيرها من الموارد الطبيعية. وتسبب هذه العوامل نوعا من الاحتقان ضد المشردين داخليا في المجتمعات المضيفة، الأمر الذي يزيد بدوره من حدة النزاعات.

ومع ذلك، تصر النساء على أنه في حين أن تغير المناخ والتدهور البيئي يمكن أن يكونا دافعا مباشرا للنزاع، لا ينبغي أن يكون العنف المسلح هو التركيز السائد في فهم الروابط بين المناخ وبناء السلام. وينبغي للسياسة الدولية والوطنية أن تطبق مفهوما واسعا للأمن البشري إزاء الروابط بين الأمن والنزاعات والنوع الاجتماعي وتغير المناخ والأضرار البيئية. وعليه يصبح من الضروري تطبيق منظور متعدد الجوانب، مع التعرف على الخبرات المختلفة للمجتمعات، اعتمادا على عوامل مثل العرق والحياة الريفية في مقابل الحياة الحضرية والطبقة الاجتماعية والثروة وغيرها من العوامل.

وحددت النساء الماليات الآثار المناخية على الأبعاد الشخصية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية للأمن البشري. كما وضحت كيف أن تأثيرات تغير المناخ تشمل النساء اللاتي يعملن خارج المنزل ويحتجن لقطع مسافات طويلة من أجل جمع الحطب والتزود بمنتجات الحصاد. وهو الأمر الذي قد يعرضنهن لخطر العنف، بما في ذلك على يد الجهاديين. وتؤدي هذه المخاطر الأمنية المادية إلى شل حركة النساء، وبالتالي تقليص فرصهن التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. وتحدثت النساء اليمنيات عن سوء الحوكمة والتهميش السياسي والفساد باعتبارها عوامل توجب النزاعات وتحد من القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتناولت النساء الكولومبيات تأثيرات تغير المناخ وما يمثله من خطر متزايد على استقلال المرأة: بما في ذلك سبل العيش والتزود بالخدمات والأساسية والقدرة على الوصول للموارد الطبيعية والتحكم فيها والولوج إلى أماكن معينة والتهديدات الجسدية. وعلى السياسات الداخلية توفير الموارد اللازمة وتمويل مبادرات بيئية الشاملة ومتعددة الجوانب: مدرجة بذلك كل أبعاد الأمن البشري ومستجيبة لمختلف احتياجات المجتمعات المحلية والمجتمعات المهمشة.

2. معالجة الأضرار البيئية إلى جانب تغير المناخ



أصرت النساء المشاركات من مالي واليمن وكولومبيا على أن تأثيرات تغير المناخ على النزاعات والأمن لا يمكن عزلها عن النطاق الواسع لأشكال وآثار التدهور البيئي. وفي كثير من الحالات، تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى تفاقم التدهور البيئي الناتج عن الاستغلال البشري المفرط واستخراج الموارد الطبيعية، مما يسهم بدوره في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. وأبدت النساء الكولومبيات فهما عميقا لتأثيرات المناخ وارتباطها الوثيق بمشاكل إزالة الغابات والاستيلاء على الأراضي وأنشطة الاستخراج غير المنظمة. كما ذكرن المدافعين عن البيئة الذين هم دائما في الصدارة لمكافحة هذه المشاكل المترابطة، وهو ما يستدعي حمايتهم. وترتبط النساء في مالي بين تأثيرات تغير المناخ وندرة المياه والتصحر، فضلا عن استغلال الموارد الطبيعية من خلال الاستخدام المفرط للأخشاب والتنقيب عن الذهب. وعبرن عن قلقهن إزاء تأثيرات التلوث على الصحة، بما في ذلك صحة المرأة الإنجابية. وسلطت النساء اليمنيات الضوء على التلوث البتروكيماوي والأمراض المنقولة عبر الهواء وتدمير الموائل الطبيعية الذي يؤدي إلى نزوح المجتمعات وتدهور الصحة إضافة إلى تغير المناخ.

ويتعين على السياسات والاستراتيجيات الدولية والوطنية أن تلتزم بالحد من الأضرار البيئية وإصلاحها، تماما كما تشارك بنشاط في قضية تغير المناخ. ويتطلب ذلك التزاما جادا وعملا حثيثا من أجل حماية البيئة والنظام البيئي ولا سيما لوضع حد للأضرار البيئية الناجمة بشكل خاص عن التعدين والأنشطة الزراعية الصناعية الواسعة النطاق واستخراج الوقود الأحفوري.

3. إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة



النساء في اليمن وكولومبيا ومالي شاهدات في حياتهن اليومية وداخل مجتمعاتهن المحلية على انعدام المساواة بين الجنسين الذي يجعل كل من النساء والفتيات أكثر عرضة للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ولاحظن أن تأثيرات تغير المناخ تزيد من تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة. وذكرت النساء اليمنيات أن النساء - وخاصة الحوامل منهن أو حديثي الولادة هي الفئة التي تسجل أعلى نسبة وفيات أثناء الفيضانات المفاجئة وغيرها من الكوارث الطبيعية. وذكرت النساء الكولومبيات عدة حلقات مفرغة مؤذية: كالظروف البيئية المتغيرة التي تدفع النساء إلى الهجرة لمناطق أخرى مما يزيد من تعرضهن لمخاطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر. وإذا ما عبرت النساء عن معارضتهن للأنشطة الاستغلالية الواسعة النطاق التي تدمر سبل العيش التقليدية وتدفع المجتمعات المحلية خارج أراضيها، تتضاعف التهديدات الأمنية التي تتعرض لها بما في ذلك العنف الجنسي. وفي مالي أيضا، تؤدي آثار تغير المناخ وتدهور البيئة إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، إضافة إلى البغاء وتعدد الزوجات (الذي يشره القانون في مالي) والاختطاف، ووفيات الأمهات. وتختلف هذه الآثار من بلد إلى آخر باختلاف المجتمعات والمجموعات: الريفية مقابل الحضرية، والغنية مقابل الفقيرة، والمجموعات العرقية المختلفة، وما إلى ذلك.

وعلى السياسات والإجراءات الدولية والوطنية المتصلة بالمناخ والبيئة، بما في ذلك بناء السلام البيئي، أن تعتبر دعم المساواة بين الجنسين كأولوية، مع الاعتراف بأهميته من أجل الصمود أمام تحديات تغير المناخ والقدرة على التكيف. ويتطلب ذلك تخصيص التمويل اللازم لاتخاذ وتطبيق تدابير تهدف لتعزيز المساواة بين الجنسين وتكفل للمرأة لقيادتها لبرامج مناخية وبيئية والاستفادة منها في كل خطوة وعلى كل المستويات. ولذلك ينبغي على جميع السياسات والمشاريع المتعلقة بالمناخ والبيئة إدماج النوع الاجتماعي من خلال منظور متعدد الجوانب، يشمل تحديد أهداف ذات صلة بالنوع الاجتماعي ورصد التأثيرات المترتبة عليه.

4. التطرق للعلاقة بين المناخ والبيئة وبناء السلام والمساواة بين الجنسين



يعمل العديد من أصحاب المصلحة والبرامج والآليات - الوطنية منها والدولية - في كولومبيا ومالي واليمن، على دعم بناء السلام. لكن تشدد النساء المشاركات من البلدان الثلاثة على أن عمليات بناء السلام ليست مرتبطة ارتباطاً كافياً بتغيير المناخ والأضرار البيئية.

إذ ينبغي للسياسات والبرامج المعنية ببناء السلام التي تطبقها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على حد سواء، أن تأخذ بعين الاعتبار الروابط بين المناخ والبيئة والنزاعات والاستقرار وأن تسعى إلى معالجتها مع تطبيق منظور قائم على النوع الاجتماعي على جميع المستويات. وقد يكون مفهوم "بناء السلام البيئي" مفيداً، ولكن يجب أن يستجيب بصفة فعالة للأدوار والاحتياجات القائمة على النوع الاجتماعي وأن يركز على مشاركة المرأة.

وقدمت النساء العديد من الاقتراحات للربط بين هذه العوامل. فعلى الصعيد الوطني، هنالك حاجة ماسة لوضع آليات سياسية وتنسيقية مشتركة بين الحكومات تهتم بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية لإدارة استجابة للنوع الاجتماعي، وتعترف بارتباط كل هذه العوامل بالسلام والأمن. وتؤكد النساء الكولومبيات على أهمية توفير بيانات أفضل بهدف بناء السلام ووضع سياسات مناخية، مما يشير إلى أن الحكومات الوطنية والمحلية تعمل بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية والنساء المحليات من أجل إضفاء طابع منهجي على الأدلة والبيانات العملية المتعلقة بالروابط القائمة بين تغير المناخ، والنوع الاجتماعي، والسلام والأمن. وينبغي أن تكون هذه البحوث قائمة على المشاركة إلى حد كبير، وأن تبجل خبرات النساء اللاتي تواجهن هذه الأزمة المناخية. ودعت النساء الماليات إلى وضع سياسة وطنية متعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن وتغيير المناخ. وتصورت النساء الينمانيات هيئة وطنية جديدة ومستقلة ونزيهة لإدارة الموارد الطبيعية ومعالجة تأثيرات تغير المناخ بطريقة شاملة وعادلة تعمل على تمكين الجهات الفاعلة المحلية - وخاصة المنظمات التي تقودها المرأة. كما ذكرت الحاجة إلى تدريب كل من الرجال والنساء على الاستجابة للكوارث وإدارة المخاطر من أجل زيادة صمود المجتمعات المحلية في وجه التغيرات المناخية. واقترحن كذلك، لبناء السلام، وضع برامج لحل النزاعات والتخفيف من آثارها خاصة تلك المتعلقة بتغيير المناخ.

5. تجنب الحلول الأمنية البحتة لحل أزمة المناخ والبيئة



لاحظت النساء الماليات والينمانيات والكولومبيات أنه من شأن الجهات الفاعلة في مجال الأمن أن تؤدي مجموعة من الأدوار الإيجابية والسلبية في الآن نفسه عند تنفيذ السياسات المتعلقة بالمناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. كما اعتبرن أن إصلاح القطاع الأمني في بلدانهم هو أساسي لبلورة وتنفيذ أدوار القطاع الأمني المتعلقة بالبيئة وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية والولوج إلى العدالة. فالنساء في مالي يشعرن بأن الجهات الفاعلة في القطاع الأمني تطبق تصوراً ضيقاً "للأمن"، وهو ما يحد من قدرتهن على إقامة روابط بين عملهن والقضايا البيئية.

وتتعامل النساء الكولومبيات بشكل مباشر مع موظفي القطاع الأمني (التابعي لوكالات أمن الدولة وشركات الأمن الخاصة) الذين يشاركون في مبادرات بيئية تهدد حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية. وذكرت بعضهن أن موظفي الأمن العاملين في مشاريع الطاقة النظيفة عادة ما يشكلون تهديداً بالنسبة للمدافعات عن البيئة، بما في ذلك خطر العنف الجنسي. ومن شأن وجود العسكريين في عمليات الإغاثة من الكوارث، أن يزيد من شعور النساء بعدم الأمان. وفي بعض المناطق، تجرم القوانين والسياسات الرامية إلى حماية البيئة المجتمعات المحلية، بما فيها مجتمعات السكان الأصليين التي تعتمد على الغابات لكسب معيشتها. ويمكن أن تؤدي هذه القوانين إلى تعرض أفراد المجتمع للمضايقة والسجن لأنهم يعتمدون بالأخص على زراعة الكفاف في أماكن محدودة تخضع بشكل متزايد لضوابط وسلطة الشرطة. ومع ذلك تعجز هذه القوانين على ردع الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تقوم بتطهير الأراضي وتسخيرها للزراعة غير المشروعة أو منع منح تصاريح الاستغلال غير قانونية لشركات الطاقة أو التعدين الكبرى.

فليس على السياسات والتدابير المناخية أن تخدم مصالح أمنية أو عسكرية. ويلزم اتخاذ تدابير تنظيمية ورقابية محددة لمنع الجهات الأمنية سواء كانت خاصة أو حكومية من تخويف وقمع المجتمعات المحلية، ولا سيما المدافعين عن البيئة. وفيما يتعلق بجميع هذه الانتهاكات، ينبغي أن تكون هناك آليات لضمان المساءلة والولوج إلى العدالة. وينبغي وضع تدابير إنفاذ الحماية البيئية بالتعاون مع المجتمعات المعنية بغية تجنب إساءة توجيه الموارد الأمنية واستخدام القوة بلا داع.

6. الحد من التأثيرات المناخية والبيئية المترتبة على القطاع الأمني



لم يكن للنساء اليمنيات والماليات والكولومبيات القدرة على الوصول إلى البيانات المتعلقة بمدى تأثير أنشطة القطاع الأمني على المناخ والبيئة، غير أنهن أبدن قلقهن إزاء هذا الموضوع. وتجري حالياً إحدى المنظمات النسائية في مالي بحثاً حول التأثيرات الصحية والبيئية المترتبة على تصرفات الجماعات المسلحة، بما في ذلك تلك التي تسببها القوات الأجنبية في مالي. ويتزامن هذا البحث مع تزايد مطالبات العلماء والناشطين في مختلف أنحاء العالم بمعالجة البصمة الكربونية التي تخلفها المؤسسات العسكرية.

فينبغي على قطاع الأمن اتخاذ خطوات للتخفيف من الآثار المناخية والبيئية التي يخلفها. وبصفة خاصة، لا بد من مراقبة الانبعاثات الغازية المسببة للانحباس الحراري العالمي الناجمة عن القطاع العسكري مراقبة شفافة (سواء في الداخل أو الخارج) والإفادة عنها، وعدم استثناءها من التزامات العمل المناخي المتعددة الأطراف. فقد وصفت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأنها "المساهم الأكبر في تغيير المناخ داخل منظومة الأمم المتحدة".¹ وينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تزيد وتعمل من جهودها المبذولة للإبلاغ عن آثارها المناخية والبيئية والحد منها.

7. ضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة وتشجيع القيادات النسائية



دعت النساء الماليات واليمنيات والكولومبيات إلى تشجيع مشاركة المرأة في عملية تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات المناخية والبيئية، بالإضافة إلى عمليات السلام والأمن على جميع المستويات. ولقد أسست مجموعة من النساء في مالي التحالف المالي المعني بقضايا النوع الاجتماعي والأمن وتغيير المناخ، وهو يسعى إلى التأثير على التخطيط داخل وزارة البيئة باعتباره جهة رقابة. وتدعو هذه المجموعة إلى بناء قدرات النساء والفتيات الريفيات في مجال النوع الاجتماعي وعلاقته بالأمن وتغيير المناخ، والعمل على إشراك البرامج والشبكات والجماعات المعنية بشؤون المرأة والفتيات في عمليات وضع السياسات الناشئة. وتؤكد النساء اليمنيات على العمل الفعال الذي تقوم به القيادات النسائية في بناء السلام والمساعدة الإنسانية والإدارة البيئية على الصعيد المحلي: فللمرأة هياكل ومصادقية داخل المجتمعات المحلية يمكن أن تستغلها في إطار عملها المتعلق بتغيير المناخ ومع كيانات إدارة الموارد الطبيعية. وتطالب النساء في كولومبيا بحيز آمن وفعال لمشاركتهن على الصعيد الحكومي، ولا سيما للدفاعات عن البيئة.

دور المرأة عامل حاسم لأننا نتحمل العبء الأكبر خلال النزاعات بطريقة أو بأخرى. بالطبع، لطالما ساهمت المرأة بالمبادرات والأفكار وكذلك من خلال عملها اليومي، سواء كربة بيت أو كقائدة داخل مجتمعها.

مشاركة كولومبية

وحفز جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والالتزامات والعمل في العديد من البلدان المتضررة بالنزاعات من أجل زيادة مشاركة المرأة وقيادتها. لكن لا تعطي النساء في كولومبيا واليمن ومالي أهمية كبيرة للعمليات المتصلة بخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا الأمنية المتصلة بالمناخ. بل إنها تسعى إلى المشاركة مع جهات فاعلة جديدة على الصعيدين الوطني والمحلي تكون قادرة على تعزيز الصمود المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي: كوزارات البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط ومكاتب الصرف الصحي وما إلى ذلك.

وفي البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات، ينبغي اتخاذ تدابير لضمان مشاركة المرأة وقيادتها مشاركة كاملة وهادفة في السياسات المناخية وإدارة البيئة، والتأهب للكوارث وآليات الاستجابة لها. ولتحقيق ذلك، على السياسة المرتبطة بالمناخ والمؤسسات والآليات والممارسات المرتبطة بها التعهد بضمان مشاركة المرأة واتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. كما ينبغي تمكين مجموعات نسائية متنوعة من مختلف المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء من الفئات المهمشة. وينبغي دعم المرأة للتأثير على القرارات المتعلقة بالمجالات الحاسمة التي يمكن أن تعالج بدورها الأسباب الجذرية لتغير المناخ وتدمير البيئة وانعدام الأمن، مثل سوء تنظيم استخدام الموارد الطبيعية واستخراجها والبنية الأساسية وخلق فرص العمل والإنفاق العسكري.

أعتقد أنه من المهم جدا أن يكون هناك عمل تشاركي بين الدول المتضررة من تغير المناخ والدول المتسببة فيه، هذا إلى جانب الشخصيات المؤثرة، فالعملية تكاملية.

مشاركة من اليمن

8. تخصيص موارد للمرأة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات



كما يوضح ما تقدم، فإن النساء في كولومبيا واليمن ومالي يتمتعن بالخبرة اللازمة والهيكل والصلات داخل مجتمعاتهن من أجل المساهمة مساهمة فعالة في إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ ومواجهة آثاره. إذ تستحق جهودهن أن تنال دعم الحكومات والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والصناديق الممولة، فهن في أمس الحاجة لذلك. ودعت النساء الكولومبيات على سبيل المثال، إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للحركات النسائية والبيئية. وبالمثل، تطمح النساء الماليت إلى بناء القدرات التقنية للمرأة في مجال العمليات المتعلقة بالمناخ والسياسات البيئية. ولقد أكد أن التمويلات المرتبطة بالتكيف المناخي وبالمناخ بصفة عامة في مالي لا بد أن تدعم المبادرات الصغيرة للنساء لتعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير سبل معيشة بديلة. ولقد حددت النساء اليمنيات الحاجة إلى زيادة الوعي بهذا الترابط والأسباب التي تجعل منه قضية مهمة أثناء عملية بناء السلام في إطار أزمة إنسانية. كما أنها أكدت على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير لضمان تمكين النساء عمليا من الوصول إلى التمويل المخصص للمناخ من خلال تخفيف عبء الإجراءات البيروقراطية بالنسبة للمنظمات النسائية.

وعلى الصناديق متعددة الأطراف والمعنية بالمناخ إلى جانب الجهات الدولية الممولة المهمة بالتنمية والمناخ وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكل البرامج المعنية بالمناخ والبيئة، أن تخصص تمويلا سخيا من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة في هذا المجال وتشجيع المشاريع داخل البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات. ولا بد من إنشاء الهياكل اللازمة لضمان وصول التمويل المباشر إلى المنظمات النسائية والتعاونيات والمؤسسات بما في ذلك الشركات غير الرسمية النسائية والنساء من المجتمعات المحلية والمجموعات المهمشة. وقد تبين أن الاستثمار في برامج التكيف والمرونة المناخية التي تقودها المرأة يتسم بالكفاءة والفعالية. كما من شأن الاستثمار في أنشطة الوساطة وتسوية النزاعات التي تضطلع بها المرأة على مستوى القاعدة الشعبية أن يوفر فرصا لإحراز التقدم المطلوب على صعيد المناخ، والبيئة، والنوع الاجتماعي والنزاعات.

تقدم الأمم المتحدة الدعم كشريك على الصعيدين المالي والتقني، وعلينا نحن والأشخاص المتضررين أن نشارك في العمل.

مشاركة من مالي

A series of horizontal dotted lines for writing notes.

منظور المرأة إزاء
الترايط بين المناخ
والأمن والتنوع
الاجتماعي





كولومبيا

منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي

تأثرت كولومبيا تأثراً كبيراً بانعدام الأمن، ويرجع ذلك إلى النزاع المسلح الداخلي الذي دام لأكثر من 50 عاماً. وفي عام 2016، تم توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. وحددت هذه الاتفاقية الأهداف والتوقعات لمسار تحقيق السلام داخل المجتمع. وتواجه عملية بناء السلام في البلاد العديد من التحديات الناجمة عن أزمة المناخ لكنها تتمتع بفرص عدة.

فتعاني كولومبيا من أعلى معدل لظواهر الطقس المتطرفة في أمريكا الجنوبية، بما في ذلك الفيضانات والأعاصير والعواصف وموجات الجفاف والحر. وتشكل الانهيارات الأرضية وأثار ارتفاع مستوى سطح البحر والزلازل مشاكل خطيرة¹. وقد زاد معدل إزالة الغابات منذ توقيع اتفاق السلام، علاوة على العنف ضد المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان. كما أثبتت أدلة عديدة أن المصاعب الاقتصادية الناجمة عن تغير الظروف البيئية تزيد من ظاهرة الالتحاق بالجماعات المسلحة، التي يبدو أنها تتيح فرصاً اقتصادية في ظل عدم الاستقرار الذي يسببه تغير المناخ. كما شهدت 11 بلدية على الأقل زيادة في نسبة النزاع على الموارد الطبيعية والتوترات بين الجماعات المسلحة بشأن السيطرة الإقليمية على المناطق الغنية بالموارد². واستناداً إلى العديد من الأدلة، لكل هذه العوامل تأثيرات متعلقة بالنوع الاجتماعي: ففي منطقة الأمازون على سبيل المثال، تبلغ النساء الكولومبيات من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين عن مستويات أعلى من آثار التشرّد المتصل بالمناخ والنزاعات على الموارد مقارنة بالرجال³.

توحيد النساء

على مدى الفترة الممتدة بين 2021 و2022، تعاون مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن والمنظمة الكولومبية غير الحكومية دي جوستيسيا (DJustice) على توحيد صفوف النساء العاملات في مجالات حقوق المرأة، وبناء السلام والعمل المناخي والبيئي. دي جوستيسيا هي منظمة بحثية متخصصة أيضاً في الدعوة والمناصرة، مقرها كولومبيا وتعمل على تعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في كولومبيا وبلدان الجنوب.

وتهدف العملية التي اضطلع بها كل من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومنظمة دي جوستيسيا إلى توضيح الترابط القائم بين النوع الاجتماعي والمناخ والسلام والأمن في كولومبيا، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدرة منظمات حقوق المرأة في مجال الدعوة من أجل إدراج منظور حقوق المرأة والنوع الاجتماعي والمناخ في عمليات السلام والأمن في البلاد. ويولي مركز جنيف اهتماماً خاصاً بتطوير فهم الترابط بين إصلاح وحوكمة قطاع الأمن وحوكمة رشيدة والمناخ من منظور جنساني.

1. "World Bank Climate Change Knowledge Portal", <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/>, accessed 2 February 2022.

2. Javier Cárdenas, Cristal Downing and Juanita Vélez, Climate-Driven Recruitment and Other Conflict Dynamics in Colombia (United Nations University, 2021)

3. المرجع نفسه.

وقد بدأ المشروع بالتعاون مع منظمة دي جوستسيا بتوثيق الخطوط العريضة لأوجه الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والسلام والأمن في البلاد، علاوة على السبل الممكنة لإدماج هذه القطاعات على مستوى السياسة العامة. ثم أجرت منظمة دي جوستسيا 26 دراسة استقصائية شبيهة لمنظمة للمنظمات النسائية والمنظمات البيئية التي تقودها المرأة بهدف فهم وتوثيق معارفها وعملها في مجالات النوع الاجتماعي والمناخ والنزاعات. ولقد أدى ذلك إلى تنظيم ورشة عمل لجمع هذه المنظمات المختلفة وتشجيعها على التعاون فيما بينها.

ينتمي هؤلاء النساء لخلفيات مختلفة: وعبرت الحركة البيئية عن اهتمامها بتأثير النوع الاجتماعي باعتباره منظورا جديدا يمكنها من رؤية الأشياء بطريقة مختلفة. ولاحظت المنظمات النسوية تقاطع المسائل المناخية بتلك المتعلقة بعملهن كمدافعات عن المرأة. أعتقد أن هذا سيخلق نوعا من الترابط.

مشاركة من كولومبيا

ولقد تم تنظيم ورشة بعنوان " الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والسلام والأمن" على مدى ثلاثة أيام، من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدينة بوغوتا. وشارك فيها أربع وعشرون امرأة جاء معظمهن من خارج العاصمة. وتشمل المجموعة نساء يعشن في مناطق ريفية وحضرية ونساء من السكان الاصليين ونساء منحدرات من أصل أفريقي، بمختلف أعمارهن. كما سجلت الورشة حضور ناشطين في الحركة النسائية مهتمين ببرنامج العمل المتعلق بتغير المناخ، هذا إلى جانب مجموعة من المدافعين عن البيئة والقيادات النسائية في الحركات البيئية. وترد في هذا الجزء المتعلق بكولومبيا قائمة بالمنظمات المشاركة.

وعلى مدى الأيام الثلاثة حددت النساء القضايا التي رأين أنها تجسد الترابط بين تغير المناخ -النوع الاجتماعي - السلام والأمن. وقد نظرت الحاضرات في العناصر الفاعلة والسيناريوهات التي يمكنها التفاعل معها لمعالجة شواغلهم ووضع استراتيجية جماعية بهدف الدعوة. وتشكل المناقشات والأولويات التي حددتها النساء خلال الورشة أساسا للتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

ما تراه المرأة وتدركه وتقوله

لاحظت النساء الكولومبيات المشاركات في هذا المشروع روابط متعددة بين تغير المناخ والأمن. إذ يزيد تغير المناخ من حجم التهديد، فيتسبب في إحداث تغيرات بيئية تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وبالتالي تهدد الظروف التي تدعم السلام وتمنع نشوب النزاعات. وبحسب هؤلاء النساء، فإن الظروف البيئية المتغيرة تعمل على زيادة انعدام الأمان بصفة متفاوتة باختلاف النوع الاجتماعي: فأوجه عدم المساواة القائمة، كثيرا ما تؤثر بشكل غير متناسب على المرأة فتزيد من ضعفها. وبالنسبة للنساء المشاركات في هذا المشروع فإن "الأمن" هو القدرة على العمل بشكل مستقل في غياب المخاطر. وعليه، فإن انعدام الأمن في مناخ متغير هو في الحقيقة خطر جديد يهدد استقلال المرأة بسبب التغيرات البيئية والظواهر الجوية المتطرفة. وتختلف هذه المخاطر اختلافا كبيرا في أنحاء مختلفة من البلاد، غير أن ما يلي هي أكثر المظاهر انتشارا.

- تؤثر التغيرات في مستويات الأمطار وموجات الحرارة المتكررة بفعل تغير المناخ تأثيرا مباشرا على الأراضي وسبل العيش. وقد لاحظت النساء الريفيات انخفاضا في الأرباح بسبب نقص إنتاجية الأراضي الذي سببته مستويات الأمطار المتغيرة. وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها النساء والحوازج التي تحول دون الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الأغذية. وقد دفعت العوامل البيئية المتغيرة المرأة إلى الهجرة إلى مناطق أخرى، وهو ما يزيد من مخاطر تعرضها للعنف الجنسي والإتجار بالبشر. وبالنسبة للنساء من السكان الاصليين، يشكل تدهور البيئة وسبل معيشتهم تهديدا مباشرا لاستقلالهن البدني، إذ بحسب معتقداتهن الجسد والبيئة هما كيان واحد.

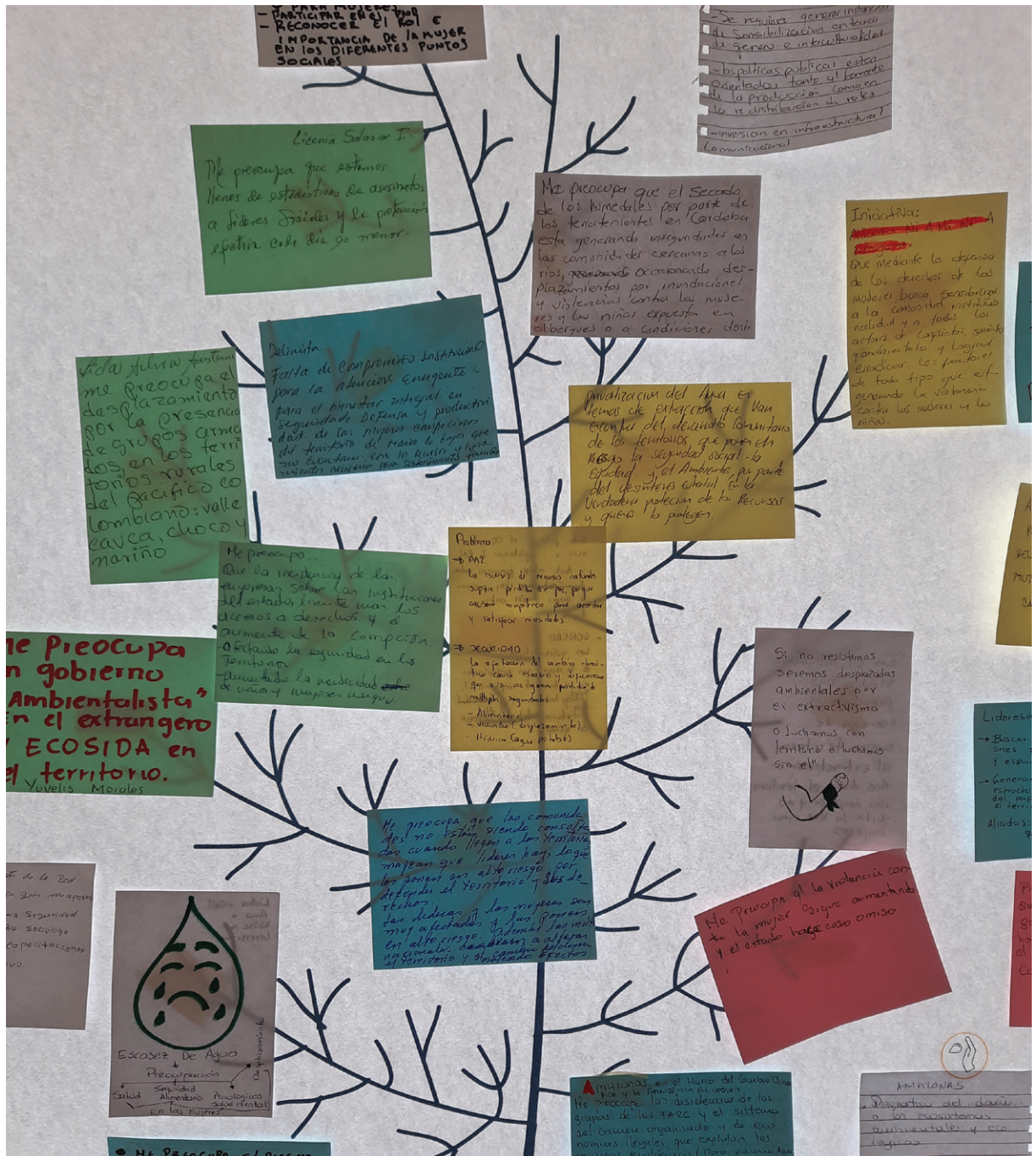
- تؤدي أحداث الطقس المتطرفة - التي من المتوقع أن تزداد من حيث التكرار والكثافة - إلى تفاقم المخاطر الأمنية التي تواجهها النساء. ومن المرجح أن يزداد عدد الوفيات من النساء والأطفال بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية والزلازل والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية، ويقل متوسط العمر المتوقع لمن يقعون على قيد الحياة. وكثيرا ما يسجل العنف القائم على النوع الاجتماعي ارتفاعا بعد هذه الأحداث. كما أن غياب السلع والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، غالبا ما يكون له عواقب مرتبطة بالنوع الاجتماعي، الأمر الذي دفع العديد من النساء إلى الهجرة.
- تم تسليط الضوء أيضا خلال ورشة العمل على الأضرار البيئية المتصلة باستمرار النزاع المسلح. واستكثرت النساء وجود جماعات مسلحة غير قانونية تسيطر على الأنشطة الاقتصادية، التي كثيرا ما تكون غير مشروعة. وقد توفر هذه الخيارات للأسر سبل عيش بديلة في ظل ظروف اقتصادية هشة، بالرغم من تأثيرها السلبي على البيئة. كما شجبت النساء الضرر البيئي الناجم عن الإتلاف القسري للمحاصيل غير المشروعة عن طريق رش مادة الغليسوفات، مما يؤثر على صحة المجتمعات المحلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة ويخلق نزاعات مع المجتمعات المحلية التي تعتمد في عيشها على هذه المحاصيل. كما اعتبر أن تنفيذ برامج الاستبدال الطوعي المنصوص عليها في اتفاق السلام أمرا ضروريا.



وحددت النساء الكولومبيات العلاقة بين المناخ وقطاع الأمن فيما يتعلق بآثار التعدين والأنشطة الزراعية - الصناعية واسعة النطاق، واستخراج الوقود الأحفوري ومشاريع الطاقة النظيفة.

- تؤدي هذه الأنشطة إلى تشريد المجتمعات المحلية كما تلحق أضرارا بيئية تزيد من المخاطر وتقلص من الاستقلال الذاتي. وذكرت العديد من النساء اللاتي شاركن في ورشة العمل تضرر البيئة وتدهور سبل عيش نتيجة لإدخال أنشطة التعدين في الأقاليم التي يعشن فيها. فعلى سبيل المثال، أكدت المشاركات من منطقة كاوكا أن تلوث مصادر المياه بفعل هذه الأنشطة أجبر النساء وأسرهم على الهجرة إلى مناطق أخرى. وتم تحديد مشاكل مماثلة فيما يتعلق بما يسمى بمشاريع الطاقة النظيفة. وأدانت المدافعات عن البيئة من مناطق سانتاندر وأنتيوكيا ولا غوجيرا مشاريع الطاقة النظيفة التي أدت إلى تشريد المتساكنين بصفة قسرية، وتدهور الأراضي وصعوبة الوصول إلى المياه النظيفة.
- وتفاقمت المشاكل المترتبة على مشاريع الاستخراج والطاقة غير المقننة بسبب الافتقار إلى آليات حقيقية وفعالة للمشاركة البيئية التي من شأنها أن تشجع موافقة المجتمعات المحلية الحرة والمسبقة والمستنيرة على مثل هذه المشاريع فضلا عن المشاركة الفعالة في عملية تحليل المخاطر ونهج التخفيف من حدتها. كما يصعب الولوج للمعلومات المتعلقة بالمشاريع التي هي في طور الإنجاز بسبب الحواجز البيروقراطية إضافة إلى صعوبة اللغة التقنية المستعملة في الدراسات البيئية. ولا توجد آليات تمكن المجتمعات المحلية من إعطاء رأيها بخصوص هذه المشاريع.

- وكثيرا ما تسبب مشاريع التعدين والصناعة الزراعية والوقود الأحفوري والطاقة النظيفة عوامل أمن خارجية. وفي بعض الأحيان تنتشب نزاعات بين الشركات أو القائمين على أمنها والمدافعات عن البيئة، مما يشكل تهديدا على أسرهن وحياتهن الشخصية ويزيد من انتشار الخوف من العنف والاستغلال الجنسيين المسلطين على النساء داخل المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الواقع شهدت كولومبيا خلال الفترة ما بين 2019 و2020، أكبر نسبة اغتيال للمدافعين عن البيئة، وفقا للمنظمة غير الحكومية غلوبال ويتنس (Global Witness).⁴ وتعتبر النساء هذا كجزء من مشكل أمني أوسع نطاقاً للنهج العسكري المتبع في العمل المناخي والسياسة، وهو ما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها النساء ، إلى جانب التهجير القسري الناجم عن الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها جهات إجرامية.



Global Witness reports 227 land and environmental activists murdered in a single year, the worst figure on record", press release, .4 Global Witness, 13 September 2021.

الصورة: رسم يوضح شجرة المشكلات التي تم وضعها خلال العمل الجماعي أثناء ورشة العمل في بوغوتا ، كولومبيا ، نوفمبر 2021 © مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن/ ان الغون لوغار.

لإثبات مخاوف النساء حول النهج العسكري للعمل المناخي، فقد وثقت منظمة دي جوستيسيا سلسلة من المقابلات مع نساء محليات حول عمل القوات العسكرية الكولومبية، في بعض المناطق، على التكيف والتخفيف والإغاثة من الكوارث في ظل تغير المناخ الحتمي، وكيف أنه ساعد على خلق مخاطر جديدة بالنسبة للنساء. وأحست النساء من جزيرة بروفيدينسيا أن وجود الجيش للإغاثة من الكوارث بعد إعصار إيبوتا زاد من شعورهن بعدم الأمان. كما أسفرت عملية أرتيميسا، وهي فرقة عمل حكومية مشتركة بين وزارتي البيئة والدفاع لمكافحة الجرائم البيئية داخل المنتزهات الوطنية، عن تجريم الفلاحين والسكان الأصليين بسبب إزالة الغابات على نطاق صغير من أجل العيش، في ظل غياب محاسبة المسؤولين الرئيسيين.

كنا ولا زلنا الفئة الأكثر تأثراً...فقدنا أطفالنا وآباءنا، فقررنا أن نأخذ بزمام الأمور ونمكن أنفسنا لنال ما نستحقه من الاعتراف والقدرة على جميع المستويات...فباعتبارنا نساء من السكان الأصليين، كان علينا أن نثبت وجودنا ونظهر أهمية دورنا على الصعيد المحلي، والإقليمي والوطني والدولي.

مشاركة من كولومبيا

الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن

لم تكن النساء المشاركات في هذا المشروع على دراية بالمناقشات والعمليات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن التي تجري في كولومبيا. وبالمثل، بينما كانت الشرطة الكولومبية تعمل على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبناء السلام البيئي، لم تكن النساء المشاركات في هذا المشروع على علم بذلك. يشير هذا إلى الحاجة إلى حوار أشمل بين الشرطة ومؤسسات قطاع الأمن الأخرى والمنظمات النسائية، بما في ذلك التباحث حول كيفية تأثير التقاطعات بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والتدهور البيئي على أمن المرأة وبناء السلام.

طموحات النساء

حددت النساء الكولومبيات المشاركات في هذا المشروع مجموعة من الأولويات لسياسة إدارة المناخ الوطني والمحلي والبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط، من أجل وضع منهاج لتحقيق جدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن وإشراك الجهات الفاعلة الدولية. ومن خلاله، وقع التأكيد بشدة على الحاجة إلى المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة.

I. يجب على الحكومات الوطنية والمحلية تعزيز الجهود المبذولة لجمع الأدلة والبيانات التجريبية حول العلاقات بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والسلام والأمن

في حين حددت المنظمات النسوية والقائدات البيئيّات الطرق المختلفة التي يؤثر بها تغير المناخ والنوع الاجتماعي وديناميكيات السلام والأمن على بعضها البعض، أصبح من الضروري فهم هذه الروابط فهما أشمل. إذ هناك حاجة إلى أدلة وبيانات تجريبية أفضل (مصنفة حسب الجنس والعمر والوسط الريفي/الحضري والمجموعة العرقية والأصل وعوامل أخرى) لصياغة ورصد سياسات فعالة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الديناميات على المرأة. يجب أن تكون عمليات البحث هذه تشاركية للغاية، مع إعطاء الأولوية لتجارب النساء في الصفوف الأمامية لأزمة المناخ والبيئة.

II. يجب أن تتضمن سياسات المناخ الوطنية والمحلية وخطط العمل منظوراً يشمل النوع الاجتماعي عند تقييم المخاطر الأمنية الناتجة عن المناخ وتعزيز المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

وينبغي للإجراءات والسياسات المناخية والبيئية أن تحدد بدقة المخاطر القائمة المتصلة بالمناخ بالنسبة للمرأة وسبل منعها، وأن الأسباب التي تزيد من عدم المساواة بين الجنسين. يتطلب هذا المجهود مشاركة النساء، لا سيما من المنظمات النسوية والبيئية، في عملية تصميم وتنفيذ ورصد السياسات المناخية.

III. يجب على الحكومات الوطنية والمحلية تعزيز القواعد والاتفاقيات من أجل تحقيق ديمقراطية بيئية فعالة للأنشطة الاستخراج ومشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق تأثيرات ضارة على حقوق المرأة وأمنها إذا لم يتم تنظيمها والإشراف عليها بشكل صحيح. في معظم الحالات، يرتبط هذا بنقص الآليات التي تتيح التشاور الجاد مع المجتمعات وموافقتها على مثل هذه المشاريع، ثم نقص الآليات لتمكين المجتمعات من الإبلاغ عن الأضرار البيئية والانتهاكات وإيجاد حلول فعالة.

يجب على الحكومات المحلية والوطنية تطوير وتعزيز آليات مشاركة بيئية حقيقية وفعالة. وعليها وضع الضمانات الاجتماعية والجنسانية والبيئية التي تعزز المشاركة الكاملة للمجتمعات المتضررة إلى جانب حقوق المرأة. كما يجب عليها تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تضمن ديمقراطية بيئية آمنة وحماية المدافعين عن البيئة، بما في ذلك من خلال التصديق على الاتفاقية الإقليمية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو (Escazú) وتنفيذها.

IV. يجب على الحكومات الوطنية والمحلية تجنب تطبيق منظور أمني بحت إزاء الإجراءات والسياسات المناخية، ومعالجة الأسباب الجذرية وتطبيق مبدأ "عدم إلحاق الضرر" بدلا من ذلك

انتقدت النساء المشاركات في هذا المشروع المشاركة العسكرية في النشاط المناخي، مثل العمليات العسكرية ضد إزالة الغابات. إذ تعالج مثل هذه العمليات الأعراض وليس الأسباب الجذرية للجريمة البيئية. علاوة على ذلك، فهي تجرم الأنشطة المعيشية للمجتمعات المهمشة مثل الفلاحين والسكان الأصليين (جزئياً بسبب الثغرات في الأطر القانونية) بينما تغض النظر عن الجرائم البيئية واسعة النطاق.

وتقول النساء إن التطبيق العسكري لقوانين المناخ والبيئة يجب أن يعتبر الملاذ الأخير من قبل كل من وزارة البيئة والتنمية المستدامة ووزارة الدفاع. بدلاً من ذلك، يجب على الحكومات الوطنية والمحلية إعطاء الأولوية للعمل المتكامل الذي يعالج الأسباب الجذرية للقضايا المتعلقة بتغير المناخ. عندما يُقترح التدخل العسكري، يجب أن يكون مبدأ "عدم إلحاق الضرر" أساساً للعمليات ومقيداً للأدوار العسكرية.

V. يجب أن تتبنى الحكومة خطة عمل وطنية من أجل المرأة والسلام والأمن تشمل اعتبارات المناخ

عند وضع إستراتيجيات لمعالجة العلاقات بين النزاع والنوع الاجتماعي والمناخ والبيئة في السياسة، تؤكد النساء الكولومبيات مجدداً على أن وضع خطة عمل وطنية متعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أولوية حكومية. بعد عشرين عاماً من اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وعلى الرغم من الدعوات المستمرة من المنظمات النسوية، لا يوجد في كولومبيا خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، فإن التقدم البطيء لكولومبيا في الموافقة على مثل هذه الخطة يمكن أن يكون فرصة للتعلم من تجارب البلدان الأخرى والتأكد من تحقق تغير المناخ والبيئة والأمن. وتصر النساء على أن المساحات الآمنة والفعالة لمشاركتهن في صنع السياسات يجب أن تكون مضمونة، خاصة للمنظمات النسوية والمدافعات عن البيئة.

VI. يجب على الحكومة الوطنية إعطاء الأولوية لتطوير وتنفيذ خطة عمل متعلقة بالنوع الاجتماعي لتغيير المناخ

لدى كولومبيا سلسلة من السياسات العامة والقطاعية المتعلقة بالصلة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ، بما في ذلك برنامج بناء القدرات لإدماج نهج قائم على النوع الاجتماعي في إدارة تغير المناخ، علاوة على بعض أدوات التوجيه القطاعية. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى خطة عمل متعلقة بالنوع الاجتماعي لتغيير المناخ (CCGAP - بناءً على المنهجية التي وضعها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة). إن منهجية CCGAP تشاركية للغاية، كما تضم آليات للمشاركة الفعالة للنساء الحركات البيئية والنسوية، وهي أداة لصنع سياسات متكاملة ومنسقة بشأن النوع الاجتماعي وتغير المناخ. سيكون تطوير برنامج CCGAP في كولومبيا خطوة حاسمة نحو العمل المناخي المسؤول والقائم على النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، نجحت برامج CCGAP في بلدان مثل ليبيريا وغانا في دمج البعد الأمني لتغيير المناخ وآثاره على النوع الاجتماعي، كما أنه ساعد الدول على وضع مسار لتعميم الاعتبارات المتعلقة بالعلاقة بين النوع الاجتماعي والمناخ والأمن في سياسة المناخ.

VII. يجب توجيه التمويل والدعم الدوليين نحو المبادرات التي تضمن حقوق المرأة في سياق يجمع بين تغير المناخ / والأمن

هناك ثلاث مجالات ذات أولوية واضحة يمكن من خلالها للدعم الدولي أن يساعد على إحراز تقدم ملموس في معالجة العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والسلام والأمن.

(i) تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للحركات النسائية والبيئية لتمكين برنامج العمل المتعلق بتغير المناخ والنوع الاجتماعي والسلام والأمن بهدف تعزيزه وتقويته، ووضع تجارب كلتا الحركتين في حماية البيئة وبناء السلام في المقدمة.

(ii) تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للحكومة الكولومبية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لإجراء مزيد من البحوث حول العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والسلام والأمن، من أجل تطوير السياسات اللاحقة وتنفيذها ورصدها.

(iii) توفير التمويل للبحوث حول العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن والحكومة، وتغير المناخ والإدارة البيئية لتبليغ التدابير الهادفة لتعزيز الحوكمة الرشيدة، والوصول إلى العدالة والشفافية في مشاركة قطاع الأمن في المناخ والبيئة.

المنظمات المساهمة

1. أليانزا كولومبيا ليبري دي فراكين (Alianza Colombia Libre de Fracking (Cesar))
2. موخيريس تريزادوريس (Mujeres Trenzadoras)
3. أليانزا كولومبيا ليبري دي فراكين ، كوميتي ديفنسا أمبينتال (Alianza Colombia Libre de Fracking (Antioquia), Comité Defensa Ambiental)
4. أسوسياسيون دي موخيريس نيغراس، انديخيناس وكاميسيناس (Asociación de Mujeres Negras, Indígenas y Campesinas (AMUNIC))
5. كونسيجو كومونيتاريو لا توما (Consejo Comunitario La Toma)
6. أغاويل- كوميتي ديفنسا دال أكوا، لافيدا أل تريتوريو (AGUAWIL)
7. ليغا انترناشيونال دي موخيريس بور لا باز ولا ليبرتاد (Liga Internacional de Mujeres por la Paz y la Libertad (LIMPAL))
8. فويرا موخيريس وايوو (Fuera Mujeres Wayuu)
9. كولومبيا ديفرسا (Colombia Diversa)
10. أورغانيزاسيون غروبو فيمينينا (Organización Grupo Femenina)
11. ميسا ناسيونال دي موخيريس نيغراس وأفروكولومبياناس وريزاليس وبالينكيراس (Mesa Nacional de Mujeres Negras/Afrocolombianas/Raizales/Palenqueras)
12. ريزستينسيا أ لا مينيرا (Resistencia a la Minería)
13. غاردياناس دي لا ناتوراليزا (Guardianas de la Naturaleza)
14. ريد دي موخيريس مونيسبال الباسو (Red de Mujeres Municipal el Paso (ANUC))
15. أرغانيزاسيون ناسيونال انديخينا دي كولومبيا (Organización Nacional Indígena de Colombia (ONIC))





مالي

منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي

مالي هي واحدة من أفقر البلدان في العالم، حيث يعيش أكثر من 60 في المائة من سكانها في حالة فقر. 1 التنمية الاقتصادية المتدنية في مالي، ومحدودية الأراضي المناسبة للزراعة والفقير، كلها عوامل تجعل منها عرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، التي تشكل تهديداً كبيراً للتنمية البلاد وتغذية شعبيها وصحتهم. تشمل التحديات الرئيسية عدم انتظام هطول الأمطار وانخفاض منسوبها، وزيادة آفات المحاصيل والتصحر. إذ تحتل الصحراء ثلثي مساحة البلاد، ولا تنفك مساحتها في التوسع باطراد. 2

أدت الأزمة السياسية والأمنية لعام 2012 علاوة على التقلب وعدم الاستقرار في شمال مالي إلى مغادرة الإدارة العامة لهذه المناطق، مما تسبب بدوره في غياب الخدمات الأساسية الأولية، مع إغلاق المدارس ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية. وانتشر انعدام الأمن، الذي تركز في البداية في المناطق الشمالية، ليشمل وسط البلاد. وتأتي التهديدات الأمنية الرئيسية من توحّد العديد من الجماعات الجهادية المسؤولة عن الهجمات ضد السكان والجهات الفاعلة المدنية، وقوات الدفاع والأمن المحلية والدولية. وقد تجلّى تأثير هذه الأزمة في زيادة مستويات الفقر المدقع والتشرد الجماعي للسكان. وتأثرت النساء والفتيات بشكل خاص بالعديد من أشكال العنف أثناء النزاع، مثل عمليات الاختطاف والاعتصاب الفردي والجماعي والزواج القسري و/أو المبكر والاستعباد الجنسي. زد على ذلك تأجج النزاعات المجتمعية حول الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتتفاقم بسبب تأثيرات تغير المناخ. 3

توحيد النساء

خلال عام 2022/2021، عمل موظفو مكاتب مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في باماكو وجنيف مع عابدة كيتا مبو، وهي مستشارة وطنية، للجمع بين النساء العاملات في مجال حقوق المرأة، وبناء السلام، والعمل المناخي، والبيئي. وشغلت السيدة كيتا منصب وزيرة البيئة في مالي من عام 2016 إلى عام 2019. من بين المناصب الأخرى التي تقلدتها، هي الآن رئيسة شبكة مالي للطاقة (Reseau) Energia Mali، وهي منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز المساواة في الوصول إلى الطاقة والتنمية المستدامة. وهدفت العملية إلى توضيح الروابط بين النوع الاجتماعي والمناخ والسلام والأمن في مالي، وتقوية قدرة منظمات حقوق المرأة على الدعوة لإدراج منظور النوع الاجتماعي والمناخ في عمليات السلام والأمن في البلاد. ويولي مركز جنيف اهتماماً خاصاً بتطوير فهم الترابط بين إصلاح وحوكمة قطاع الأمن حوكمة رشيدة والمناخ من منظور جنساني.

1. اللذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.

2. Global Facility for Disaster Reduction and Recovery et al., "Vulnerability, risk reduction and adaptation to climate change: Mali", Climate Risk and Adaptation Country Profile (World Bank, April 2011), https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/2018-10/wb_gfdrr_climate_change_country_profile_for_MLI.pdf, accessed 14 February 2022..

3. Mali, Plan d'action national pour la mise en œuvre de la Résolution 1325 et des résolutions connexes du Conseil de sécurité des Nations Unies sur l'agenda Femmes, paix et sécurité au Mali, 2019–2023.

في المرحلة الأولى من المشروع وثقت السيدة كيتا مدى تأثير النوع الاجتماعي وتغير المناخ في سياسات وآليات وعمليات السلام والأمن في مالي. ثم أجرت دراسات مسحية واستقصائية حول منظمات حقوق المرأة لفهم وتوثيق معارفها وعملها في مجال العلاقة القائمة بين النوع الاجتماعي والمناخ والنزاعات. وحددت الخرائط والدراسات المسحية والاستقصائية عددًا كبيرًا نسبيًا من المبادرات من قبل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على أحد أبعاد هذا الترابط. ومع ذلك، فإنه لم يتم بعد تعريف العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن كقضية سياسة عامة، ولم يتم ربطها بعملية بناء السلام في مالي. ولم تشعر منظمات حقوق المرأة بأنها مجهزة لإدماج العلاقة بين النزاع / المناخ / النوع الاجتماعي في قضاياها؛ ومع ذلك، عند التواصل معها في هذا الخصوص، استجابت بحماس وأرادت اكتشاف الروابط بين هذه القضايا. استجابت ثلاث وثلاثون منظمة من المنظمات المدعوة للمشاركة في المشروع. ساعدت عملية المسح والاستقصاء في تصميم ورشة عمل لجمع هذه المنظمات المختلفة حول نفس الطاولة.

لم يكن يدرك أن عملهن مرتبط بالفعل بالنوع الاجتماعي والمرأة وتغير المناخ. عندما إنتهى اليوم الأول من ورشة العمل، علمن أنه يتعلق بهذه القضايا في الواقع.

مشاركة من مالي

وانعقدت ورشة العمل التي استمرت ثلاثة أيام بعنوان "النوع الاجتماعي والأمن وتغير المناخ" في باماكو في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021. وشاركت 33 امرأة من أصل 36 وكان من بينهن وزراء سابقون ونواب حاليون وسابقون. توجد قائمة بالمنظمات المشاركة في نهاية هذا القسم الخاص بمالي. وعلى مدى الأيام الثلاثة، حددت النساء القضايا التي تجسد العلاقة بين تغير المناخ والسلام والأمن والنوع الاجتماعي. فلقد أخذن في الاعتبار الجهات الفاعلة والسيناريوهات التي يمكن أن يتفاعلن معها لمعالجة مخاوفهن، ومن ثم رسمن استراتيجية دعوة جماعية. منذ ورشة العمل، واصل هؤلاء النساء العمل معًا لبناء تحالف وطني غير رسمي يُعنى بالنوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن، وقمن بإجراء أبحاث لتوثيق تأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي على الأمن البشري للمرأة في مالي.

وتشكل المناقشات والأولويات التي حددتها النساء خلال الورشة أساسًا للتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

ما تراه المرأة وتدركه وتقلقه

ترى النساء المالبات المشاركات في هذا المشروع آثار تغير المناخ في كل مكان حولهن، في حياتهن ومجتمعاتهن. ومع ذلك، فقد سلطن الضوء على أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار النطاق الكامل للتدهور البيئي، بما يتجاوز تغير المناخ وحده. إن تغير المناخ ومظاهره (الجفاف، أو انخفاض المحاصيل الزراعية، أو انخفاض منسوب المياه أو الفيضانات أو انحصار مناطق الإنتاج الزراعي وغيرها) إذا أخذناها كل على حدة، لها بالتأكيد تأثير على الأمن البشري. ولكن لا يمكن اعتبار هذا التأثير منفصلاً عن التأثير الناجم عن الأضرار البيئية الأخرى مثل إزالة الغابات والتوسع الحضري السريع والاستغلال المفرط لمناجم الذهب وسوء إدارة النفايات والاستخدام التعسفي للمواد الكيميائية ومبيدات الآفات والتلوث. إن اعتبار تغير المناخ والضغط البيئية الأخرى هو أفضل ما يجسد تجارب حياة المرأة والعلاقة بين القضايا البيئية والأمن البشري.

اتفقت النساء على أن تأثيرات تغير المناخ ساهمت في التوترات المجتمعية. ويوضح هذا المثال ذلك.

"لقد لاحظنا العلاقة بين السلام والأمن وتغير المناخ خلال تدخلاتنا بسبب وجود ضغط قوي على استغلال البئر الذي قدمته منظماتنا لتلبية احتياجات المجتمع المحلي والحيوانات من الماء. كان استغلال هذه البئر مصدر توتر بين المجتمعات بسبب ندرة المياه في المنطقة. فالنزاعات المجتمعية هي من نتائج تغير المناخ."

ووصفت النساء تأثيرات عديدة لتغير المناخ والتدهور البيئي على انعدام أمن المرأة: النزوح الداخلي وانخفاض الدخل وتراجع فرص الحصول على التعليم وزيادة تعدد الزوجات (المشروع في مالي) والبيغاء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاختطاف وتقلص مساحة التنقل، بالإضافة إلى سوء التغذية والأمراض المنقولة بالمياه. كما ربطت النساء تقلص الأراضي الخصبة التي استول عليها قلة

من الناس، معظمهم من الرجال، بحرمان النساء بشكل خاص من الأراضي. ويؤدي الجفاف والفيضانات الناجمين عن تغير المناخ إلى انخفاض المحاصيل الزراعية ودخل المرأة، مما يؤثر على أمنها الاقتصادي والغذائي. كما يؤثر التلوث على الصحة الإنجابية للمرأة كما تؤدي عوامل بيئية أخرى إلى وفيات الأمهات والأطفال.

في الإتحاد قوة... هذا أهم درس تعلمناه. فقوتنا تكمن في الشراكات والشبكات التي نبنيها.

مشاركة من مالي

توضح القصص التي شاركتها النساء خلال ورشة العمل تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن على النساء.

"في المناطق الريفية التي تعمل فيها منظمنا غير الحكومية، تجبر ندرة الحطب والمنتجات المحصودة النساء على السفر لمسافات طويلة لتلبية احتياجاتهن اليومية (من الحطب والمنتجات المحصودة وغيرها). خلال هذه الرحلات، كثيرا ما يتعرضن للعنف من قبل مجرمين أو جهاديين. وتجدر الإشارة إلى أنه كثيرا ما يلجأن لاستغلال الموارد الغابية للقرى المجاورة وهو ما يؤدي إلى نشوب نزاعات متكررة بين المجتمعات. كل هذه الصعوبات التي يعاني منها هي في الحقيقة عواقب تغير المناخ واستمرار انعدام الأمن في هذه المناطق".

"لقد رافقت منظمنا النساء في تربية الأسماك من أجل تحسين دخلهن بعد أن صرن عرضة لتغير المناخ وتأثيراته. كانت المنتجات مخصصة للأسواق الأسبوعية. ولكن نتيجة لانعدام الأمن على الطرق بين القرى والأسواق، لم يعد من الممكن بيعها. لذا، فإن انعدام الأمن المقترن بتأثير تغير المناخ قد أثر بشكل خطير على الحياة الاقتصادية للمرأة".

وتصر النساء على أن العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن لا يمكن تصورها والتعبير عنها إلا من خلال تبني فهم واسع لمفهوم الأمن. إن المفهوم الضيق لما يعنيه الأمن والذي يتمحور حول أمن الدول و/أو الأمن الشخصي للمواطنين لا يفسر بشكل شامل الطرق التي تتفاعل بها عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتغير المناخ مع الأمن. بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى إطار للأمن البشري، يشمل الأبعاد السبعة للأمن الشخصي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي.

لنقل إن المرأة هي ركيزة بدونها، لا يمكننا البناء. فإذا لم نستطع بناء السلام، فلا وجود للأمن. لذلك، إن لم يؤخذ هذا الترابط في الاعتبار، ستكون النتيجة إهمال المرأة

مشاركة من مالي

الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن

لا تزال مشاركة المرأة محدودة في مراقبة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الناتج عن اتفاق الجزائر للسلام الموقع في يونيو 2015 بين الحكومة المالية وتحالف الجماعات المتمردة في شمال البلاد. نظرا ولأنه حتى الآن، لم يقع تصور العلاقة بين قضايا المناخ والبيئة والأمن - أو بالكاد - من قبل الجهات الفاعلة في بناء السلام، ولم يتم النظر فيها في إطار هذه العملية.

لهذه التحديات أبعاد مزدوجة بالنسبة للنساء. فمن أجل وضع العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن على جدول أعمال عملية السلام، من الضروري تعزيز المكانة الممنوحة لأصوات النساء في هذه العملية، مع إيلاء أهمية لقضايا المناخ والبيئة في نفس الوقت.

وبالمثل، فإن العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن لم تُدرج بعد على جدول أعمال عملية إصلاح قطاع الأمن الجارية في مالي. فلا يزال لدى الجهات الأمنية الفاعلة تصور ضيق للأمن، مما يحد من قدرتها على الربط بين عملها وقضايا المناخ والبيئة. ومع

- III. على وزارة البيئة دمج النوع الاجتماعي والأمن وتغير المناخ في عملية التخطيط.
- IV. على وزارة البيئة والوزارات المسؤولة عن الأمن دعم إشراك المرأة في عملية التكيف مع تغير المناخ من خلال تطوير سياسات للحد من تأثير تغير المناخ على المرأة.
- V. على وزارة البيئة والوزارات المسؤولة عن الأمن ووزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في صنع السياسات المتعلقة بالعلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن.
- VI. يجب على الجهات المسؤولة عن خدمات المياه والطاقة (المديريات الإقليمية) أن تعمل بطريقة أكثر فاعلية في مكافحة قطع الأشجار غير القانوني.

أطلب من قادة هذا البلد أن يأخذوا تغير المناخ على محمل الجد. إنها حقيقة ملموسة، وهو يدمر معظم أراضينا. لذلك عليهم أن يناقشوا قضية تغير المناخ وأن يربطوا بين السلام والنوع الاجتماعي وتغير المناخ.

مشاركة من مالي

النساء يتقدمن بجدول أعمال بشأن الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن

حددت النساء المالبات المشاركات في هذا المشروع الحاجة إلى وضع العلاقة بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن على جدول أعمال ثلاثة ميادين نقاش قائمة على المستوى الوطني:

- الميدان المتعلق بتنفيذ جدول الأعمال حول المرأة والسلام والأمن؛
- الميدان المتعلق بتغير المناخ والقضايا البيئية؛ و
- الميدان المتعلق بمفاوضات السلام وإصلاح قطاع الأمن.

بالتوازي مع ذلك، ترى النساء أن الدعوة على المستويين المحلي والدولي أمر بالغ الأهمية. إذ هناك حاجة إلى جهات النظر المحلية لإيصال رسائل الدعوة على المستوى الوطني، ومن شأن المجتمع المحلي أن يضيف شرعية أكبر عليها.

وذكرت النساء الحاجة إلى إشراك المنصات والشبكات والمجموعات الخاصة بالنساء والفتيات بشكل أكبر في العلاقة بين النوع الاجتماعي والأمن وتغير المناخ، وبناء قدرات النساء والفتيات ليصبحن جزءاً من هذه المناقشات. كما تصورن إمكانية قيام "هيئة رقابية للمواطنين" تهتم بمراقبة الإجراءات الحكومية المتعلقة بهذا الموضوع.

ولتحقيق هذه الرؤية، التزمت النساء بمواصلة العمل معاً في شكل ائتلاف مالي يُعنى بالنوع الاجتماعي والأمن وتغير المناخ. ويكمن الهدف من هذا الائتلاف في تعزيز الاعتراف بكيفية تأثير تغير المناخ والتدهور البيئي على الأمن البشري، وخاصة أمن المرأة. وتتعلق المحاور الرئيسية بوضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ولجنة معنية برصد اتفاقية السلام وعملية إصلاح القطاع الأمني.

وقد تم إنشاء منصة اتصال لأعضاء الائتلاف، ودُعيت المنظمات الأخرى العاملة في نفس مجال للانضمام. وتم تحديد الأولوية التالية للائتلاف، ألا وهي تعزيز البحث لتطوير الأدلة التجريبية والبيانات المتعلقة بآثار النوع الاجتماعي للمناخ والبيئة على الأبعاد السبعة للأمن البشري للمرأة. وقد تم تشكيل مجموعة عمل مسؤولة عن البحث لقيادة هذا العمل، واقتراح مراجعة البحوث الموجودة وإجراء مقابلات مع النساء في المجتمعات المحلية.

المنظمات المساهمة

1. جمعية مبادرات النساء من أجل السلام (Association des Femmes pour les Initiatives de Paix)
2. الشبكة النسائية للحقوق البيئية (Réseau des femmes pour les droits environnementaux)
3. شبكة الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات (Réseau des Femmes Africaines Ministres et Parlementaires)
4. شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام (WANEP) وفرعها (WIPNET)
5. شبكة FEMNET
6. منصة السيدات G5 الساحل (Plateforme des femmes du G5 Sahel)
7. المعهد المالي للعمل البحثي من أجل السلام (IMRAP)
8. تنسيق الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية في مالي (Coordination des Associations et ONG Féminines du Mali)
9. منظمة البركة
10. شبكة السلام والأمن للمرأة في منطقة الإيكواس (Réseau Paix et Sécurité pour les femmes de l'espace CEDEAO)
11. مجموعة عمل تشاور المرأة في الأحزاب السياسية (Cadre de concertation des femmes des partis politiques (CCFPP)
12. جمعية النهوض بالمرأة والطفل في مالي (Association pour la Promotion de la Femme et de l'Enfant au Mali (APROFEM))
13. جمعية التقدم والدفاع عن حقوق المرأة (Association pour le progrès et la défense des droits de la femme (APDF))
14. حقوق المرأة والتنمية في أفريقيا مالي (Femmes Droit et Développement en Afrique (WILDAF Mali))
15. تجمع نساء مالي (Collectif des Femmes du Mali (COFEM))
16. جمعية حماية البيئة والتنمية في منطقة الساحل (Association pour la Sauvegarde de l'Environnement et le Développement au Sahel (ASEDS))
17. التكامل التنموي وتمكين دور المرأة (Developpement Integration et Valorisation du rôle de la Femme (DIVAROF))
18. تحالف المجتمع المدني من أجل السلام ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة (Coalition de la société civile pour la Paix et la lutte contre la Prolifération des Armes Légères (CONASCIPAL))
19. جمعية بحوث المرأة والتنمية (Association Recherche Action Femme et Developpement (ARAFD))
20. رابطة رائدات الأعمال في مالي (Association des Femmes Entrepreneures du Mali (AFEM))
21. الرابطة المالية لدعم المبادرات المحلية (Association Malienne d'Appui aux initiatives locales (AMAIL))
22. مجموعة النساء العاملات في البحث والدراسة والتدريب (Groupe de Recherche, d'Etude, de Formation Femme d'Action (Greffa))
23. منتدى المرأة النشطة من أجل أهداف التنمية المستدامة وظهرها (Forum des femmes actives pour les objectifs de développement durable et l'émergence (FAODE))
24. مرصد حقوق المرأة والطفل (Observatoire des Droits de la Femme et de l'Enfant. (ODEF))
25. قطب الإجراءات من أجل تكامل حقوق الإنسان في إفريقيا (Pôle des Actions d'Intégration des Droits Humains en Afrique (PACINDHA Mali))
26. اتحاد المستقبل البيئي والتضامني (Union pour Avenir Écologique et Solidaire (UAVES))

27. جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة
(Association pour la Défense des Droits
de l'Environnement et de l'Homme
(ADDEH))
28. المنظمة غير حكومية Jiguiseme
29. المنبر الوطني للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعني
بالمناخ والبيئة والتنمية المستدامة
(Plateforme Nationale des Acteurs de la Société
Civile sur le Climat, l'Environnement et le
Développement Durable (PNASC-CED))
30. جمعية دعم التدريب والتطوير
(Association de Formation et d'Appui au Développement
(AFAD))
31. رابطة القيادات النسائية في تمبكتو
(Association des Femmes Leaders de Tombouctou)
32. اتحاد جمعيات المرأة الريفية
(Fédération des Associations de Femmes Rurales)
33. الاتحاد الوطني لتجمعات المنظمات النسائية في مالي
(Fédération Nationale des Collectifs
d'Organisations Féminines du Mali
(FENACOF))







اليمن

منظور المرأة إزاء الترابط بين المناخ والأمن والنوع الاجتماعي

يعيش اليمن في صراع منذ ما يقارب ثماني سنوات ويعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم: يحتاج 80 في المائة من سكانه إلى المساعدة الإنسانية.¹ وأدى الصراع إلى تفاقم معدلات الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد 19 والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات. والحق ذلك بدوره الضرر بالبنية التحتية الهشة والمحدودة، لا سيما بالنسبة للموارد الطبيعية مثل المياه والزراعة. مما نتج عنه تفاقم انخفاض الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمأوى، وأثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات - اللاتي أصبحن أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتشرد. فالنساء المهاجرات واللاجئات والنساء من الفئات المهمشة الأخرى معرضات للخطر بشكل خاص.²

هناك أزمة مائية حادة في اليمن، تتفاقم بسبب الآثار الشديدة المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ: الجفاف والفيضانات الشديدة وتفشي الآفات والأمراض وتغير أنماط هطول الأمطار وزيادة وتيرة وشدة العواصف وارتفاع مستويات سطح البحر. يزيد الجفاف والتصحر من تعقيد الأزمة الإنسانية التي طال أمدها هذا بالإضافة إلى النزاع المسلح وانهيار الاقتصاد. فالوصول إلى المياه هو "سلاح" - تستخدمه الأطراف المتنازعة لإضعاف الطرف الآخر من خلال فرض حصار. يعمل التأثير المشترك لتغير المناخ والنزاع على مضاعفة المخاطر التي يتعرض لها السكان الذين يعيشون بالفعل في أزمة، ولا سيما النساء والفتيات.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فإن المرأة اليمنية ليست فقط ضحية للنزاعات أو التهديدات المناخية، بل هي أيضا في وضع فريد يمكنها من إيجاد حلول نظرا لسعة معرفتها المحلية. وعملت، طوال فترة النزاع، منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء يمنية بلا هوادة لسد الفجوات التي خلفتها السلطات والمنظمات الدولية، لا سيما في تقديم المساعدة للمجتمعات في المناطق النائية وخطوط المواجهة. فسهرت قيادات ونشطاء المجتمع اليمني على تقديم الطعام والخدمات الأساسية وتسهيل المفاوضات لفتح ممرات إنسانية وإطلاق سراح المعتقلين. والعمل على نزع سلاح المدارس وصرف الشباب عن حمل السلاح. وتواصل المنظمات التي تقودها النساء القيام بهذا العمل بموارد وتمويل محدود للغاية.

توحيد النساء

خلال عام 2021/2022، تعاون مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مع المستشارتين اليمنيتين المحليتين الدكتورة نادية السقاف، وهي سياسية سابقة، ومنى لقمان، ناشطة في مجال حقوق الإنسان ومستشارة في مجال بناء السلام والشمولية في إطار برنامج أوسع ينفذه مركز جنيف في اليمن. ولقد كان هدفنا الجمع بين النساء العاملات في الآن نفسه في مجالات حقوق المرأة، وبناء السلام، والعمل

1. OCHA, 2021 Humanitarian Response Plan Monitoring Report: Yemen (October 2021), 6.

2. المصدر ذاته، 23.

المناخي والبيئي. فقد أردنا تعزيز قدرة الناشطات ومنظمات حقوق المرأة على الدعوة لإدراج منظور النوع الاجتماعي والمناخ في عمليات السلام والأمن في بلادهن. ويولي مركز جنيف اهتماما خاصا بتطوير فهم الترابط بين إصلاح وحوكمة قطاع الأمن بصفة رشيدة والمناخ من منظور جنساني.

وبدأ المشروع مع نادبة السقاف ومنى لقمان لتوثيق الخطوط العريضة لمدى مراعاة المنظور الجنساني عند دراسة آثار تغير المناخ خلال عمليات السلام في اليمن وإجراء المسح وتقييم الاحتياجات لطرق تعامل المنظمات اليمنية المعنية بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع قضايا المناخ. وتم تنفيذ المسح في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2019 وتموز/يوليو 2021، وشمل استعراضا مكتيبيا ونتائج مسح قامت به 25 امرأة من منظمات مختلفة، ومقابلات مع أكثر من 35 رجلا وامرأة، بمن فيهم أخصائون بيئيون وأكاديميون ومنظمات غير حكومية محلية ومنظمات المجتمع المدني، إما كممثلين تنظييين أو كخبراء/نشطاء مستقلين. وبين المسح أن منظمات حقوق المرأة التي تضطلع بأعمال الدعوة المتعلقة بتغير المناخ لا تشدد دائما على اعتبارات النوع الاجتماعي ولا تميل إلى استخدام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. في المقابل، أشار إلى أنه بالنسبة لمنظمات حقوق المرأة المشاركة في عملية السلام، لم تكن الدعوة حول قضايا المناخ محط تركيز.

ولقد اعتمد كل من مركز جنيف وثلة من الخبراء على هذا المسح وتقييم الاحتياجات لتشكيل ورشة عمل تشاركية للتعلم والدعوة في مجال النوع الاجتماعي والمناخ والأمن من أجل منظمات حقوق المرأة اليمنية. وكشف تقييم الاحتياجات عن اهتمام قوي ببناء قاعدة أدلة مشتركة لاستخدامها في الدعوة والتوعية وبناء شبكة لزيادة اتساق جهود الدعوة التي تستهدف عملية السلام وتعزيز آثارها.

وانعقدت الورشة على مدى ثلاثة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بمشاركة 21 امرأة مثلن 20 منظمة نسوية من سبع محافظات يمنية مختلفة: عدن وحضرموت ومأرب وصنعاء، وشبوة، وسقطرى، وتعز. وترد قائمة بالمنظمات المشاركة في نهاية هذا القسم الخاص باليمن. وللتغلب على تحديات السفر وانعدام الأمن وانقطاع الكهرباء والإنترنت، اجتمعت المشاركات على شكل أربع "مجموعات" في عدن وتعز ومأرب وسقطرى وتم تسهيل ورشة العمل عبر التداول بالفيديو وحضوريا. كما جمعت بين الجلسات الصباحية عبر الإنترنت والمناقشات الجانبية المباشرة بعد الظهر وتوزيع مهام العمل، مع وجود ميسرين محليين مع كل مجموعة. وشارك في هذه الورشة خبيرين ومدافعين بارزين في مجال تغير المناخ، وهما طارق حسن وبلقيس زبارة، وتقاسما مجموعة من المعارف مع المشاركات كجزء من الجلسات عبر الإنترنت. اعتبرت المشاركات هذا التنسيق المختلط على أنه فعال للغاية وفضلوه على التجمع بعدد كبير في مكان واحد.

إن الحل لمشكلة تغير المناخ لن يأتي بالضرورة من أشخاص مؤثرين على المدى البعيد فمن الممكن أن يكون على أيدي الشباب البسيط.

مشاركة من اليمن

ما تراه المرأة وتدركه وتقول

سلطت النساء اليمنيات الضوء على مجموعة من تأثيرات تغير المناخ، مثل ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر ومواسم الرياح الموسمية غير المستقرة والجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية المدمرة. ووصفن كيف يؤثر ذلك على سبل عيش المجتمعات المحلية من خلال زيادة انعدام الأمن الغذائي والتسبب في النزوح وزيادة مخاطر الأوبئة، وفي العديد من المناسبات، تشكل خطراً مباشراً على الأرواح من خلال الكوارث الطبيعية. كما أن الصناعة في اليمن هي من العوامل المضرة بالبيئة، كالمصانع التي تعاني من سوء إدارة النفايات والتلوث البتروكيماوي والصيد الصناعي غير المسؤول.

وغالباً ما تتحمل المرأة اليمنية العبء الأكبر من المصاعب المتعلقة بالمناخ والبيئة لأنها لا تستطيع الوصول إلى الموارد والحماية والخدمات الأساسية، ولها قدرة أقل على تحمل الظروف الصعبة. وعادة ما تكون المرأة أقل قدرة جسدية على تحمل الأخطار التي تسببها الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، خاصة إذا كانت حاملاً أو مع أطفال صغار.

وذكرت النساء كيف أن التنافس على الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، يساهم في تأجيج النزاعات المسلحة في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفقات النازحين بسبب النزاع تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية، مما يسبب استياء المجتمعات المضيفة ويساهم في خلق المزيد من التوتر. فيعاني النازحون من عبء مزدوج: النزوح والرفض من قبل المجتمعات المضيفة.



ويؤدي سوء إدارة الموارد والفساد إلى تفاقم آثار تغير المناخ، في حين أن الصراع يجعل الدولة غير متوازنة وغير قادرة على التخطيط والتعامل مع آثار تغير المناخ. وتعتبر الجهات الفاعلة المحلية والخارجية الأزمة الإنسانية على أنها أكثر إلحاحاً لأنها أكثر وضوحاً وذات مضاعفات مباشرة. لا يؤدي الصراع إلى إعاقة التكيف مع تغير المناخ فحسب، بل إلى تفاقم آثاره من خلال التأثير سلباً على البيئة: سواء بشكل مباشر من خلال التلوث الكيميائي الناتج عن الحرب أو بشكل غير مباشر عن طريق تدمير الموائل الطبيعية.

وترى المرأة اليمنية أن للمجتمع المدني دور مهم يمكنه من المشاركة الفعلية في العلاقة بين المناخ والصراع. ومنها بناء قدرات النساء وخبراتهم فيما يتعلق بسياسة المناخ والتخطيط، وإنشاء شبكات وتحالفات للدعوة، وتمكين الشباب والمجتمعات الأكثر تضرراً من تغير المناخ والصراع. لقد منحت تجربة المرأة وقدرتها على الصمود لبناء السلام على المستوى المحلي أساساً داخل المجتمعات ومصداقية بين مكوناتها.

الآثار المترتبة على بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن

لم يتم التطرق بعد للعلاقة بين النوع الاجتماعي/المناخ/السلام والأمن بصفة شاملة في عملية بناء السلام في اليمن. ومع ذلك، هناك مجال كبير للجهات الفاعلة الوطنية والدولية منها، لإدراج قضايا تغير المناخ المستهدفة، بالنظر إلى وجود العديد من المبادرات التي تقدم توصيات واضحة بشأن هذا الترابط. ومنها خارطة طريق السلام النسوية لعام 2021، والتي اقترحت عدة توصيات مستجيبة للنوع الاجتماعي تتناول آثار تغير المناخ المتعلقة بعملية السلام؛ علاوة على التعهدات رفيعة المستوى للأزمة الإنسانية في اليمن لعام 2019، والتي دعت المجتمع الدولي إلى التركيز على برامج كسب العيش التي تشمل التنمية المستدامة وحماية البيئة في إيصال المساعدات الإنسانية.

طموحات النساء

من خلال هذا المشروع، وضعت المرأة اليمنية سلسلة من التوصيات لأصحاب القرار الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل معالجة ديناميكيات النزاع والمناخ بشكل فعال بطريقة تستجيب للنوع الاجتماعي. وهي موضحة أدناه.

- I. ادراج الاعتبارات المناخية ودينامياتها القائمة على النوع الاجتماعي في أي اتفاقيات سياسية مستقبلية، على المستويين الوطني والإقليمي.
- II. تعزيز التنسيق المحاييد والمراعي لمنظور النوع الاجتماعي في الآليات على المستوى الوطني لإدارة الموارد الطبيعية والتصدي لتغير المناخ. يجب أن تكون هذه الآليات شاملة وعادلة وقادرة على تمكين الجهات الفاعلة المحلية، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء.
- III. دمج تدابير تغير المناخ المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني، وإنشاء لجان على المستوى المحلي للتعامل مع الموارد الطبيعية والتعامل مع المشاكل البيئية الملحة.
- IV. على البرامج الإنسانية والإنمائية التي تعزز القدرات الاجتماعية والمؤسسية المحلية إدارة مخاطر المناخ والنزاع بطريقة تستجيب للنوع الاجتماعي، بما في ذلك دعم القدرات التكيفية الفعالة وآليات إدارة النزاعات. تنفيذ هذه البرامج يجب أن يوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية والحد من الهشاشة على المدى الطويل.
- V. يجب على التخطيط للاستجابة للأزمات الذي يراعي النوع الاجتماعي ويستجيب له تنسيق عمل جهات الأمن وبناء القدرات والأطر والبرامج المحلية لمقاومة الصدمات المناخية. ويشمل ذلك وجود أدوات وإرشادات حول التحليل القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية وصوت وقدرات الشبكات والمنظمات النسائية والمجتمع المدني والمدافعين عن النوع الاجتماعي للمشاركة مشاركة فعالة في التخطيط والبرامج.
- VI. تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية (بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب) على الاستجابة القائمة على النوع الاجتماعي للتغيرات المناخية وتخفيف آثارها والتكيف معها والحد من تأثيرها والإنذار المبكر.
- VII. ضمان مشاركة المرأة في دوائر صنع القرارات والسياسات، بما في ذلك القرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة الأمنية والإنسانية (مثل الشرطة والدفاع المدني ومقدمي الخدمات الصحية)، وزيادة وصول المرأة إلى دعم سبل العيش والمشاركة وفرص القيادة.
- VIII. تعزيز آليات التصدي الإيجابية وسبل العيش المستدامة للنساء المهمشات وتثقيف النساء والفتيات للتعامل مع الصدمات المناخية.
- IX. زيادة القدرة على الصمود في قطاع الزراعة لتحسين سلسلة الأمن الغذائي، من تقنيات الزراعة إلى الأسواق وإدارة الأموال.
- X. تنفيذ تدابير التمكين الاقتصادي، بما في ذلك بناء قدرات كل من الرجال والنساء في الوصول إلى الموارد والخدمات مثل الحسابات المصرفية وخطط الادخار.
- XI. ويتعين على التمويل والدعم التي يقدمهما المجتمع الدولي أن يضمننا معالجة المسائل الجنسانية والأمنية والمناخية خلال عملية بناء السلام، وأن يتم التطرق لهذه المسائل للتكيف مع المناخ والتصدي للتحديات التي يشكلها. وبشكل أكثر دقة، يجب دعم المجتمع المدني النسائي للوصول إلى التمويلات المتعلقة بالمناخ المخصصة لليمن (والتي عادة ما تضع شروطاً معقدة)، كما يجب تمويل الدراسات المتعلقة بآثار تغير المناخ من المنظور الجنساني.

النساء يتقدمن بجدول أعمال بشأن الترابط بين النوع الاجتماعي وتغير المناخ والأمن

اتفقت النساء اليمانيات المشاركات في هذا المشروع على بعض الخطوات الرئيسية لإثبات الترابط بين تغير المناخ والنوع الاجتماعي والأمن وتسهيل الضوء عليه. وعليه أسس الشبكة المعنية بتغير المناخ في اليمن - المرأة والسلام والأمن، وهي أول شبكة من نوعها في اليمن تتمكن من العمل سوياً. وتهدف هذه الشبكة إلى تسليط الضوء على التقاطعات بين تغير المناخ والتنمية المستدامة، وعدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي ومخاطر المناخ، وأوجه الضعف المرتبطة بالنوع الاجتماعي لتغير المناخ، والأدوار الإيجابية والمهمة التي تلعبها المرأة في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لضمان السلام المستدام والوقاية من النزاعات المحلية والعنف.

ويتمثل الهدف الأول للشبكة في تقديم الأدلة والتواصل بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ والعلاقة بين المرأة والسلام والأمن التي تؤثر على المجتمعات المحلية، وذلك للتأثير على صناعات القرار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لاعتماد نهج أكثر فعالية وشمولاً في هذا المجال. وستعمل الشبكة جاهدة من أجل الحصول على الاعتماد لبعض أعضاء المنظمات من أجل المشاركة في الفعاليات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

تتمثل الأولوية الثانية للشبكة في تقييم فعالية وشمولية الآليات الحالية في اليمن على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية بغية التخفيف من آثار تغير المناخ وتحسين إدارة الكوارث. وسيبدأ أعضاء الشبكة في التعامل مع هذه الآليات على المستويين المحلي والإقليمي. ويمكن أن تتمخض عن هذه المشاركة مطالب سياسية أكثر تحديداً قد تقدمها الشبكة إلى السلطات المفوضة والكيانات المؤثرة فيما يتعلق بكل من إدارة الموارد الطبيعية والمشاركة في أنشطة بناء السلام.

المنظمات المساهمة

1. مدرسة السلام للتنمية (Peace School for Development)
2. منظمة سند (Sanad)
3. مؤسسة انجاز للتنمية (Engaz Foundation for Development)
4. مبادرة الأيدي الخضراء (Green Hands Initiative)
5. مؤسسة وجود للأمن البشري (Wogood Foundation for Human Security)
6. جمعية العيروس لتنمية المرأة (Al-Aidaros for Women's Development Association)
7. اتحاد المرأة اليمنية (Yemeni Women's Union)
8. مجموعة نساء الجنوب من أجل السلام (Southern Women for Peace Group)
9. مؤسسة تو بي للحقوق والحريات (To Be Foundation for Rights and Freedoms)
10. مؤسسة الغذاء للإنسانية (Food for Humanity Foundation)
11. مؤسسة الخاء للتنمية والسلام (Al-Ikha Foundation for Development and Peace)
12. منظمة كينونة الدولية للتنمية (Kainuna International for Development)
13. مبادرة ميمز للفنون (Meemz Art Initiative)
14. مركز البحوث الإستراتيجية لدعم المرأة والطفل (Strategic Research Center for Women and Child Support)
15. منتدى شاينج هوريزون (Change Horizon Forum)
16. مبادرة حماية الطبيعة (Nature Conservation Initiative)
17. صندوق النظافة والتنمية (Cleaning and Development Fund)
18. مؤسسة بنات مأرب (Marib Girls Foundation)
19. اتحاد المرأة اليمنية بمأرب (Yemeni Women's Union-Marib)
20. مؤسسة سقطرى النسائية للتنمية والاستجابة (Socotra Women's Foundation for Development and Response)
21. جمعية سقطرى النسائية (Socotra Women's Association)

صوت المرأة:

الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن على أرض الواقع

يكرس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية و باحترام سلطة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وساهم المركز منذ تأسيسه في 2000 ، في تحقيق سلام وتنمية مستديمين من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي يدعمها على تحسين حوكمة قطاعها الأمني من خلال إصلاحات شاملة وقائمة على المشاركة. فهو يقدم معارف مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية والسياساتية ويدعم بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع الأمن الحكومي والخاص.

نشره في سويسرا مركز جنيف لحوكمة
قطاع الأمن (DCAF)

info@dcaf.ch ✉

+41 (0) 22 730 9400 ☎

@DCAF_Geneva 🐦

DCAF Geneva

PO Box 1360

CH-1211 Geneva 1

Switzerland



DCAF

ديكاف - مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن